

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٤

الأربعاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بول باجي ..... (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٨٨ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة  
بنزع السلاح والأمن الدولي

وموضوعية للحالة التي لا تبعث قط على الارتياح في ميدان الأمن الدولي. وذكر أن "الخطر المحتمل لزعة استقرار العلاقات الدولية يتصل بالركود الواضح في مسألة نزع السلاح".

ونزع السلاح النووي واحد من العناصر الأساسية اللازمة لتعزيز الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي. ولقد لمسنا في السنوات الأخيرة تخفيضا كبيرا في الأسلحة النووية. فمنذ عام ١٩٩١، خفضت الترسانة النووية الروسية خمس مرات، وخفض مجموع المخزونات من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية بمعدل ثلاثة أرباعه. ويجري أيضا تنفيذ معاهدة موسكو لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، ومعاهدة تخفيض الحد من الأسلحة الاستراتيجية (ستارت). وبالنظر إلى أن معاهدة ستارت ستنتهي في عام ٢٠٠٩، نجري الآن حوارا مع الولايات المتحدة بشأن وضع ترتيب جديد للاستعاضة به عن تلك المعاهدة. ويتمثل نهجنا فيما يتصل بهذه المسألة في محاولة الإبقاء على ما هو مفيد وما يعمل على نحو فعال في نظام ستارت.

السيد أنتونوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

اسمحوا لي أن أهنئكم، السيد الرئيس، باسم الوفد الروسي، بانتخابكم لمنصبكم. وسمحوا لي أيضا أن أرحب بالسيد سيرجي أوردونيكيدزه، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، الذي اضطلع بقدر كبير من الأعمال للتوصل إلى حلول للحالة المعقدة السائدة حاليا في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. ولدنيا، سيدي، أعمال هامة ومثيرة للاهتمام تنتظرنا ومن شأنها أن تمكننا من توجيه وتسيير أنشطتنا للسنة القادمة.

إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد شجّع الجميع

في الكلمة التي أدلى بها في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧ في مؤتمر ميونخ المعني بالسياسة الأمنية، على الدخول في مناقشة جادة

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



لا اتخاذ قرارات مشتركة بشأن تعزيز المعاهدة في إطار عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. ويجب مواصلة تلك الأعمال.

ونرى أن فرص حظر على التجارب النووية سيعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. ونطلب إلى جميع البلدان التي يتوقف عليها بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تصدق على تلك المعاهدة بأسرع ما يمكن.

ويلزم اليوم اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ولا اعتراض لدينا على وضع ترتيب عالمي لتوفير هذه الضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية يحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، مع مراعاة الحالات الاستثنائية المنصوص عليها في المذاهب العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية والتي تقرر متى يمكن استخدام هذه الأسلحة.

وننظر إلى تعزيز أنشطة التحقق التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات النووية مع الأمانة، بوصفهما جهدا هاما لتعزيز نظام عدم الانتشار. ونطلب إلى جميع الدول التي لم تنفذ بعد البروتوكول الإضافي أن تفعل ذلك بدون إبطاء.

ونقترح، في ضوء تعاضم أهمية الطاقة النووية ودورها في العالم، العمل على نحو جماعي لوضع نماذج لتطوير الطاقة النووية، من أجل كفالة وضع برامج للتوفير الموثوق للوقود النووي على أساس التعاون الدولي، كبديل لانتشار التكنولوجيات الحساسة. ويتمثل أحد هذه النماذج في إنشاء مراكز دولية توفر خدمات لدورة الوقود النووي. وتم كخطوة أولى إنشاء المركز الدولي لتخصيب اليورانيوم في روسيا.

ويلزم، عند تناول عملية نزع السلاح النووي، مراعاة الصلة الكامنة بين القذائف الهجومية الاستراتيجية والقذائف الدفاعية الاستراتيجية. ومن شأن تنفيذ خطط انفرادية لبناء دفاع عالمي مضاد للقذائف أن يخل بتوازن القوى. ونحن مقتنعون بأن نشر عناصر من نظام الولايات المتحدة العالمي للقذائف المضادة للقذائف التسيارية في الجمهورية التشيكية وبولندا، وظهور الأسلحة الهجومية من القذائف المضادة للقذائف التسيارية في الفضاء الخارجي من شأنه أن يؤثر تأثيرا معاكسا على عملية نزع السلاح.

ومن أجل تجنب سيناريو الحرب الباردة المعروف، ”بالإجراءات - والإجراءات المضادة“، اقترح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حلا بديلا، يقوم على أساس التفاعل الجماعي. فلقد اقترح إجراء تحليل للتهديدات المحتملة بالقذائف حتى عام ٢٠٢٠، والنظر في مسألة إنشاء نظام إقليمي لرصد تطور الحالة الاستراتيجية. وأود بصفة خاصة أنؤكد أنه لا يقصد باقتراحنا أن يكمل خطط الولايات المتحدة لنشر قاعدة دفاعية عالمية للقذائف المضادة للقذائف التسيارية في أوروبا، وإنما هو بالأحرى بديل لهذه الخطط. ونرى أن معاهدة القضاء على القذائف المتوسطة المدى والقصيرة المدى لا تزال تحتفظ بأهميتها لصون السلم والاستقرار الاستراتيجيين. ونطلب إلى جميع البلدان، ولا سيما تلك التي توجد لديها قدرات فيما يتعلق بالقذائف أن تنظر بصورة مشتركة في تعزيز نظام المعاهدة.

وما برحت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار النووي وأساسا للأمن والاستقرار الدوليين. وتمثل أولوياتنا العليا في هذا المجال في كفالة تعزيزها وتنفيذها على نحو فعال، وسد الفجوات، وزيادة تعزيز عالميتها، وتقوية قدرتها على الاستمرار. ونحن نشعر بالارتياح لأننا استطعنا، رغم كل الصعوبات والخلافات، أن ننجح في التوصل إلى صياغة بناءة

الممكنة للتصدي لتلك التهديدات. وتتوقع تأييد مشاريع القرارات الروسية، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في تقديمها.

ونؤيد وفاء الدول الأعضاء جميعها بدون شروط بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

ويقتضي الأمر التوصل إلى حل لمسألة عدم انتشار القذائف. ويتمثل الشاغل الأساسي في هذا الشأن في عدم وجود اتفاق دولي ملزم قانوناً يحد من انتشار القذائف كوسائل إيصال لأسلحة الدمار الشامل. وأذكر اللجنة بالاقترح الروسي الرامي إلى إنشاء نظام عالمي لعدم انتشار القذائف.

ونسلم اليوم بأن نزع السلاح يمر الآن بمرحلة أزمة. وثمة خطر يهدد استقرار أساسه القانوني الدولي. ويجب أن نذكر أن بعض المعاهدات لا يعمل على النحو السليم والبعض الآخر تتضاءل أهميته ويتداعى. ونحن على وشك أن نواجه فراغاً فيما يتصل بالمعاهدات في مجال الأسلحة الاستراتيجية. ومن المستحيل إنفاذ المعاهدات الجديدة التي تم الاتفاق عليها في الوقت الذي أصيبت فيه آليات التفاوض بشلل جزئي. وتبرز الآن تحديات جديدة، وليس بوسع الآليات الحالية لترع السلاح وعدم الانتشار أن توفر دائماً ردوداً كافية. ويتمثل واحد من هذه التحديات في خطر وقوع الأسلحة النووية أو المواد النووية في أيدي جهات من غير الدول.

إن عامل القوة يكتسب أهمية متعاظمة في السياسة الدولية. ويزداد بروز الاتجاه إلى حل المشاكل بين الدول بالتدابير القسرية، مما يؤثر سلباً على الوسائل السياسية والدبلوماسية وآليات الأمم المتحدة. ويدفع هذا بدوره عدداً

ونرى أن منع وقوع الأسلحة والمواد النووية في أيدي الإرهابيين عملية هامة وعاجلة. وتكتسي المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي المقدمة من رئيسي روسيا والولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦ بالأهمية لحل هذه المشكلة الحادة. وتتوقع من جميع البلدان التي تتشاطر أهداف تلك المبادرة أن تنضم إليها.

وأكد الرئيس بوتين، في كلمته في مؤتمر ميونخ المعني بالسياسة الأمنية لعام ٢٠٠٧، على أن وضع أسلحة في الفضاء الخارجي "يمكن أن تكون له عواقب لا يمكن التنبؤ بها للمجتمع الدولي وأنه ليس إلا بداية لحقبة نووية".

وقدمنا إلى شركائنا للنظر، في دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٧، مشروع معاهدة لمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الفضائية. ونؤيد القيام بسرعة بإعادة إنشاء اللجنة المختصة ذات الصلة في مؤتمر نزع السلاح التي ستناط بها مهمة صياغة تلك المعاهدة.

ويمكن أن تؤدي الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي إلى تثبيط من يعتزمون وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ويعتزم الوفد الروسي أن يقدم في الدورة الحالية للجمعية العامة مشروع قرار بشأن الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ويتمثل هدفه في الإسهام في زيادة تحليل هذه التدابير.

بيد أن هناك أولوية أخرى لنا في الدورة الحالية للجمعية العامة وهي مسألة الأمن الدولي للمعلومات. وسنقدم مشروع قرار بشأن التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. والهدف من مشروع القرار هذا هو إعادة تأكيد الالتزام بإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين في عام ٢٠٠٩ لمواصلة دراسة التهديدات في مجال أمن المعلومات والتدابير التعاونية

ممثلا ساميا للأمين العام لشؤون نزع السلاح، وأن أوكد استمرار دعم وفد إندونيسيا لأعمال المكتب الجديد.

وتؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به وفدي باسم حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به وفد ميانمار باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

لا يزال مستقبل الدبلوماسية المتعددة الأطراف يكتنفه، للأسف، عدم اليقين، على الرغم من الجهود الجادة التي تبذلها غالبية الدول الأعضاء. ولم يتسن لمؤتمر نزع السلاح حل مشكلة برنامج عمله الموضوعي لمدة تقرب الآن من عشر سنوات. وانتهت الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح في عام ٢٠٠٧ بدون تقديم توصيات موضوعية. ولم يستطع أيضا الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بدوره استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح الاتفاق على أهداف تلك الدورة وجدول أعمالها. ووجدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠ نفسها في دورتها الأولى تتنازع تقريبا على مسائل إجرائية وليس على مسائل موضوعية.

ومن الضروري استيعاب الدروس من النكسات الحاصلة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. ولخص الأمين العام هذه الحالة الخطيرة باقتدار عندما أعلن:

”أن الجمود الحالي بشأن هذه المسائل التي هي مسائل حياة أو موت شيء غير مقبول. ولا بد لنا أن نكسره عن طريق أفكار واسعة النطاق، وستدفعنا الإرادة السياسية المتجددة إلى الأمام“.

(البيان الصحفي SG/SM/11096)

ولا يسع كل من يأملون أن يسود السلام والاستقرار في العالم إلا أن يؤيدوا هذا النداء. ونأمل أن تكثف الإجراءات في هذا الشأن.

متعاضما من الدول إلى زيادة قدراتها الدفاعية، حتى بالإقدام على الخيار النووي العسكري.

ومن البديهي أننا نحتاج، في ظل هذه الظروف، إلى تجميع جهودنا للحيلولة دون زيادة ترددي هذه الحالة، لأن ذلك سيكون له آثار كارثية لا رجعة فيها على كامل نظام الأمن والاستقرار الدوليين. ونرى أن الإعداد المشترك لجدول أعمال إيجابي لنزع السلاح من شأنه أن يوفر إمكانيات جيدة. وهذه مهمة صعبة وشاملة يجب على جميع البلدان بدون استثناء أن تشارك فيها، لأن نزع السلاح في المقام الأول عملية تجري على أساس متبادل. ويجب أن تصبح هيئة الأحوال المواتية لتعزيز نزع السلاح، مثل كفالة الاستقرار الاستراتيجي والإقليمي والأمن المتكافئ للجميع، أولوية عليا.

واسمحوا لي أن أوكد لكم، السيد الرئيس، دعم الوفد الروسي لكم واستعداده للتعاون معكم من أجل تحقيق نتائج عملية في أعمال اللجنة.

**السيدة أصمدي (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية):**

أود أولا أن أهنئكم، سيدي، بانتخابكم لرئاسة اللجنة. وهنئ أيضا سائر أعضاء المكتب بانتخابهم. ويؤكد وفدي كامل دعمه لكم وتعاونه معكم في تعزيز جدول أعمالنا الجماعي تحت رئاستكم المقتدرة جدا. وأود أيضا أن أشيد بالأمانة على بدء تشغيل الموقع الإلكتروني على الإنترنت المسمى ”كويكفيرست“ وأنا على ثقة من أنه سييسر أعمالنا.

ويرحب وفدي بإعادة تشكيل إدارة شؤون نزع السلاح وتسميتها مكتب شؤون نزع السلاح، كجزء من التزام الأمين العام بتنشيط جدول أعمال نزع السلاح الدولي. وأود أن أهنئ السفير سيرجيو دوارتي على تعيينه

إلا أنه على الرغم من الدلائل المشجّعة التي بدرت عن قادة سابقين في بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، فإن بعض هذه البلدان لا يزال يتجاهل التزاماته فيما يتعلق بنزع السلاح. وما برح عنصر القيادة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا المجال مفقودا حتى الآن. ونرى، بوجه عام، أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تفعل ما يكفي للوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح. ولهذا سواصل حث هذه الدول على اتخاذ الخطوات اللازمة لإحراز مزيد من التقدم بشأن نزع السلاح النووي، بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وربما يكون ذلك عن طريق جملة أمور منها تقديم طلب إلى محكمة العدل الدولية لإصدار فتوى بشأن التزامات الدول بنزع السلاح النووي.

وما فتئت المناقشات مركّزة على أخطار الانتشار، كما هو الحال فيما يتصل بكوريا الشمالية وإيران. ونرحب، في هذا الصدد، بالتطورات الإيجابية الحاصلة في عملية محادثات الأطراف الستة، ولا سيما الاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف في أوائل هذا الشهر بشأن إجراءات المرحلة الثانية لتنفيذ البيان المشترك. ونرحب، بالمثل، بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية على خطة عمل لحل المسائل النووية المتبقية. وهذان الاتفاقان كلاهما دليان على أن الوسائل السلمية تُولى الأولوية الآن في حل الخلافات. ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه.

ويرى معظم الناس أن التداول بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح مثله مثل النظر إلى الجانبين المختلفين لنفس العملة. لأن كلا منهما يعزز الآخر. ومن ثم ينبغي معالجة الشواغل بشأنهما بطريقة متوازنة وشاملة وغير تمييزية. وهذا هو أرشد وأنجح نهج، بل إن هذا هو النهج الوحيد الذي يُرجح أن يحرز تقدما بشأن الشواغل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. ولن يتسنى التصدي لتحديات اليوم والغد

ولا تزال معاهدة عدم الانتشار تضطلع بدور بالغ الأهمية بصفتها المعاهدة الدولية الرئيسية التي ترمي إلى منع انتشار الأسلحة النووية، وتشجيع التعاون في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتعزيز هدف تحقيق نزع السلاح النووي. ويجب ألا تدخر الدول الأطراف جهدا من أجل التنفيذ التام لأحكامها والسعي إلى تأمين عالميتها.

وينبغي، في هذا الشأن، تشجيع من هم خارج نطاق النظام إلى الانضمام إلى المعاهدة بدلا من مكافأتم بالتعاون النووي معهم. وسيكون أكثر منطقيا لو أن التعاون النووي أصبح قاصرا على الأطراف في المعاهدة. وأي تعاون مع الجهات من غير الدول ليس من شأنه أن يقوض نظام معاهدة عدم الانتشار فحسب، ولكنه يوفر أيضا حافزا أقل للدول الأطراف الراغبة في الامتثال على نحو تام لأحكام المعاهدة، خاصة عندما تواجه تلك الأطراف المخلصة عقبات متزايدة في سعيها لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، بفرض انفرادية بقيود شديدة على الصادرات من المواد النووية.

وتتيح عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار فرصة هامة لتقييم التقدم في تنفيذ القواعد العالمية لعدم الانتشار النووي. ونأمل في الاستفادة مما تحقق في الدورة الأولى للجنة التحضيرية في الدورات المقبلة للجنة، كي ما يتسنى لها عقد مؤتمر استعراضي ناجح في عام ٢٠١٠.

وتشكّل الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت في حوزة الدول أو جهات فاعلة من غير الدول، تهديدا للبشرية. وما دامت هذه الأجهزة الخطيرة موجودة، سيظل خطر استخدامها، عرضا أو عمدا، يهدد احتمالات السلم والأمن الدوليين. وأفضل سبيل للتخلص من خطر الأسلحة النووية هو القضاء عليها قضاء مبرما. وهذا الاحتمال ليس في غير مقدور المجتمع العالمي.

أطراف في معاهدة عدم الانتشار ترمي إلى وضع برامج نووية سلمية، إذا لم تحول هذه الأنشطة إلى الأغراض العسكرية. فذلك هو الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الذي تكفل على نحو تام معاهدة عدم الانتشار. ومن الأهمية بمكان التسليم بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الهيئة المختصة الوحيدة للتحقق من الامتثال للالتزامات المضطلع بها بموجب اتفاقات ضماناتها وبروتوكولها الإضافي.

والجهود المتضافرة التي بذلها الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح والمناقشات المواضيعية تحت إشراف المنسقين السبعة في المؤتمر كانت جهوداً مُضطلعاً بها في المؤتمر في عام ٢٠٠٧. بيد أن إندونيسيا تشعر بالأسف لعدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على الاتفاق على برنامج عمله، على الرغم من المناقشات الموضوعية والمشاورات غير الرسمية التي أجريت هذا العام. ونرى أنه ينبغي لكل دولة من الدول الأعضاء أن تبدي مرونة كي يمارس المؤتمر وظائفه. ونذكر أيضاً أن من الضروري معالجة جميع المسائل الأساسية بطريقة متوازنة وشاملة، تراعي أولويات جميع الدول الأعضاء. وتأمل إندونيسيا، على هذا الأساس، أن يتفق مؤتمر نزع السلاح على جدول أعماله، وأن يبدأ المفاوضات على الفور.

ونحن نؤمن إيماناً قوياً بأنه ينبغي ألا يؤدي التركيز على التهديد الذي تشكّله أسلحة الدمار الشامل وانتشارها إلى صرف الانتباه عن تنظيم الأسلحة التقليدية وتخفيضها. ذلك أن انتشار تلك الأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، ما زال يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن في مناطق أكثر مما ينبغي في العالم. وفي شباط/فبراير من هذا العام، أودعت حكومة إندونيسيا لدى الأمم المتحدة صك تصديقها على اتفاقية حظر الألغام، وبهذا أصبحت الدولة الطرف الثالثة والخمسين بعد المائة في الاتفاقية. وتبدي إندونيسيا مرة أخرى، بانضمامها إلى اتفاقية حظر الألغام، التزامها القاطع بإقامة نظام عالمي لنزع السلاح

بفعالية إلا إذا تم ذلك على نحو متعدد الأطراف، تكون فيه الأمم المتحدة في قلب الأحداث، ووفقاً للاتفاقيات والاتفاقات الحالية المتفق عليها على الصعيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن الأهمية الحاسمة أن يكون هناك اتساق تام مع القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ونأسف لأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لا تزال تتعثر، نظراً لرفض بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية الانضمام إليها. وترى إندونيسيا، بصفتها دولة موقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أن حظر التجارب النووية، سواء كان ذلك لمواد متفجرة أو غير متفجرة، يشكّل تدبيراً فعالاً نحو نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن ندرك مسؤوليتنا، وسنواصل عملية التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الجارية الآن.

ونسلم بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تدبير إيجابي نحو تعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، تعتزم الدول الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وهي الدول الأعضاء العشر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تقديم مشروع قرار في اللجنة الأولى في الدورة الحالية بعنوان "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)". ونأمل أن يحظى مشروع قرارنا بدعم واسع من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في إطار أنظمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية شيء ضروري، ولا سيما للبلدان النامية لتحسين رفاهة شعوبها. ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي ألا يتشكك في أي أنشطة لدول معينة

مؤتمر نزع السلاح على أن تصغي إلى نداء الأمين العام، وأن تمارس أقصى قدر من المرونة في جهودها لبدء المناقشات الموضوعية بأبكر ما يمكن في عام ٢٠٠٨.

ولقد سجّل وفدي من قبل آراءه بشأن ضرورة تحقيق نزع السلاح النووي عن طريق بيان تحالف جدول الأعمال الجديد الذي أدلى به السيد دي ألبا سفير المكسيك. وتقتضي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وجود إحساس مجدد بالملكية والطاقة لدى كل الدول الأطراف في المعاهدة لدعم تنفيذها تنفيذا تاما. ويتعين أن نسعى إلى تحقيق نتائج إيجابية في كل جوانب المعاهدة لكفالة أن تؤدي البداية البناءة لعملية استعراض المعاهدة إلى تحقيق تقدم محدد يمكن قياسه في مؤتمر الاستعراض التالي في عام ٢٠١٠.

وتوخيا لذلك، ستعمل نيوزيلندا مع السويد، وسويسرا، وشيلي، ونيجيريا لتقديم مشروع قرار في اللجنة الأولى هذا العام بشأن تخفيض الوضع التشغيلي لمنظومات الأسلحة النووية. وتستند هذه المبادرة إلى الاهتمام المتزايد بشأن مسألة إنهاء حالة التأهب الذي أبدته مجموعة واسعة من الدول في اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار هذا العام وفي أثناء مناقشات مؤتمر نزع السلاح في العام الحالي بشأن نزع السلاح النووي.

ونشيد بأعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام محمد البرادعي فيما يتعلق بالتحقق من أن برامج الطاقة النووية مكرسة للاستخدامات السلمية. وما برحت نيوزيلندا ترى أن البروتوكول الإضافي هو معيار التحقق المعاصر، ومن ثم ينبغي منطقياً أن يكون شرطاً للإمداد بالمواد النووية.

وما فتئت نيوزيلندا تشعر بالقلق إزاء المسائل المتبقية فيما يتعلق بالبرنامج النووي لإيران. وإن عدم امتثال إيران امتثالاً تاماً لأحكام قرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية

عامة، وإيجاد عالم يخلو من الألغام خاصة. ولنا وطيء الأمل في أن تلي هذه الخطوة خطوات من بلدان أخرى لا تزال خارج نطاق الاتفاقية، وعلى الأخص في منطقة جنوب شرق آسيا، التي تعتبر واحدة من أكثر المناطق تضرراً بالألغام في العالم.

وأخيراً، ثمة حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى لأن تستجيب الدول الأعضاء مزيداً من الإرادة السياسية ولأن تكثف جهودها لتخطي كل العقبات المتعلقة بجدول الأعمال العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونؤكد للجميع تأييدنا وتعاوننا فيما يتعلق بمواصلة اتخاذ خطوات ملموسة.

**السيد ماكاي** (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): يسرنا

عظيم السرور - ويسرني أنا شخصياً عظيم السرور - أن نراكم، سيدي، ترأسون اللجنة الأولى. وأؤكد لكم كامل دعم وفدي لكم في قيادتكم لنا عبر جدول أعمال اللجنة الشامل هذا العام.

بالنسبة للكثيرين منّا، يتمثل أحد أوجه التركيز في عام ٢٠٠٧ في الجهد الرامي إلى التماس سبيل لمؤتمر نزع السلاح لبدء المفاوضات من جديد. ولقد صيغ اقتراح الرؤساء الستة صياغة دقيقة لتلبية شواغل الدول. وتتفق مع الأمين العام في تقييمه القائل بأن التحرك إلى الأمام على أساس اقتراح الرؤساء الستة سيكون له أثر إيجابي على الجو الأمي، وسيبرهن للمجتمع الدولي بأسره على أن التحديات الأمنية التي نواجهها ليست قاهرة، وإنما يمكن التصدي لها بطريقة جماعية.

ولقد نشأ داخل مؤتمر نزع السلاح زخم كبير، إلا أنه لم يثبت أنه كاف حتى الآن. ومع ذلك، فقد أتاحت لنا جميعاً الفرصة، عن طريق اشتراك الوفود في جدول الأنشطة الشامل في عام ٢٠٠٧، لأن نلمس قدرة المؤتمر على أن يعالج بحق المسائل الأمنية الدولية. ونحث جميع الوفود في

ونحتفل هذا العام بالذكرى العاشرة لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. ويتعين على الدول أن تعمل معا في المرحلة المؤدية إلى المؤتمر الاستعراضي الثاني لكفالة تحقيق التنفيذ التام لهذه الاتفاقية. وسيقتضي هذا، بصفة خاصة، التعاون الوثيق لمساعدة الدول التي تواجه تحديات في العمل نحو الانتهاء من إزالة ألغامها في المواعيد النهائية المحددة. وتلتزم نيوزيلندا بدعم أعمال الاتفاقية، وستقوم بدور الرئيس المشارك لمسائل تقديم المساعدة للضحيا في عام ٢٠٠٨.

وكان بدء عملية دولية مكرسة للذخائر العنقودية واحدا من المنجزات البارزة هذا العام. وقد حدد إعلان أوسلو في شباط/فبراير أطرا محددة، قابلة للقياس، ومرتبطة بمواعيد زمنية لوضع اتفاقية جديدة في موعد لا يتجاوز نهاية عام ٢٠٠٨، تعالج الأثر الإنساني الناجم عن الذخائر العنقودية. وستستضيف نيوزيلندا اجتماعا لعملية أوسلو في ويلينغتون في شباط/فبراير القادم. ونأمل أن يتسنى أيضا إحراز تقدم بشأن الذخائر العنقودية في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وسرنا أن نرى زيادة كبيرة في مستوى اهتمام الدول الأطراف في تلك المعاهدة على امتداد السنة الماضية. بمسألة الذخائر العنقودية. ويبدو أنه يوجد الآن اعتراف عالمي بأن الذخائر العنقودية تتسبب في أخطار إنسانية معينة، وأنه ينبغي النظر بجدية في التماس سبل للرد على تلك الأخطار. ونرحب بجميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى نتيجة تعالج الأضرار التي تتسبب فيها الذخائر العنقودية بين المدنيين.

وأودعت نيوزيلندا في الأسبوع الماضي صك قبولها للبروتوكول الملحق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة والمتعلق بالمخلفات المتفجرة عن الحرب. ويبين هذا التزامنا بإنهاء حالات الموت والإصابة والمعاناة التي تنشأ بعد الصراع نتيجة لمجموعة واسعة من الأعتدة غير المتفجرة أو المتروكة التي تبقى بعد انتهاء الأعمال القتالية. ورحبنا بمبادرة

للطاقة الذرية مسألة تثير خيبة الأمل. وما برحنا نطلب إلى إيران أن تمثل لتلك القرارات على سبيل الأولوية. وما تفضله نيوزيلندا بقوة هو التوصل إلى حل سلمي وتفاوضي لهذه المسألة، ونطلب إلى إيران أن تقوم بما هو مطلوب منها لتحقيق تلك النتيجة.

وشعرت نيوزيلندا بعميق القلق إزاء قرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي بإجراء تجربة نووية. وتأمل نيوزيلندا أن يكون التقدم المحرز مؤخرا في عملية الاجتماع العام لمبادرات الأطراف الستة والفريق العامل الخطوة الأولى في عودة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال التام لالتزاماتها الدولية.

ولقد انقضى الآن أحد عشر عاما منذ أن فتحت للاعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن الضروري، كما أكدت نيوزيلندا في المؤتمر المعقود بموجب المادة الرابعة عشرة في أيلول/سبتمبر من هذا العام، أن تدخل هذه المعاهدة حيز النفاذ. ولا تزال نيوزيلندا ملتزمة تمام الالتزام بتشجيع عالمية تلك المعاهدة.

وترحب نيوزيلندا بالمؤتمر الاستعراضي الناجح لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي أتاح الفرصة للدول للاتفاق على برامج وخطط عمل منهجية لما بين الدورات. وسرنا بصفة خاصة أن نرى الإنشاء الرسمي لوحدة لدعم التنفيذ، بتأييد جميع الدول الأطراف.

ويتزامن هذا العام مع الذكرى العاشرة لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا تزال هذه الاتفاقية تشكل موقفا هاما في إطار نزع السلاح، وتحظى بدعم عالمي تقريبا. وما برحنا نؤكد على ضرورة تدمير جميع المخزونات من الأسلحة الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٠. وسيتيح مؤتمر الاستعراض في عام ٢٠٠٨ الفرصة للدول لاتخاذ خطوات عملية لكفالة أهمية تنفيذ الاتفاقية في البيئة المعاصرة.



السيد سي (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أهنيكم بحرارة، سيدي، بانتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ويود وفدي أن يعرب عن كامل دعمه لكم وتعاونه معكم. ونحن على ثقة من أنه سيتسنى، تحت قيادتكم القديرة، ترويج مداولاتنا بالنجاح.

وتؤيد كمبوديا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم أعضاء حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل ميانمار باسم أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إننا نأجحون حالياً في إنتاج كميات كبيرة من أسلحة الدمار الشامل، ولكننا أقل نجاحاً في تخفيضها. ويرى بلدي أن من الضروري أن تمتثل جميع الدول امتثالاً تاماً للصلوك القانونية الحالية، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بغية بناء عالم أفضل وأكثر أمناً للجميع.

وترى كمبوديا أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد لكفالة عدم استعمالها وعدم انتشارها. وانطلاقاً من الالتزام التام بمكافحة انتشار جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، صدقت كمبوديا على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، ومعاهدات هامة أخرى تتعلق بهذه المسألة. ونرحب، في هذا الصدد، بالبيان المدلى به في الاجتماع الرفيع المستوى بمناسبة الذكرى العاشرة لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، المعقود في الشهر الماضي والذي أكد من جديد التزام الدول الأطراف بتحقيق الهدف الرئيسي للاتفاقية وهو: تدمير ترساناتها من الأسلحة الكيميائية.

ولقد بذلت كمبوديا والأعضاء الآخرون في رابطة أمم جنوب شرق آسيا جهوداً دؤوبة للحد من خطر الأسلحة النووية في المنطقة وفي أجزاء أخرى من العالم. وفي الاجتماع الوزاري الأربعين للرابطة المعقود في تموز/يوليه من

حكومتنا كندا وسويسرا لرعاية اجتماع غير رسمي بشأن نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وثمة تسليم على نطاق واسع الآن بالأخطار التي تؤثر على التنمية المستدامة للبلدان النامية، بوصفها واحدة من النتائج الخطيرة للاتجار غير المسؤول بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتطلع إلى مناقشة هذه المسألة مرة أخرى في اجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين في العام القادم.

ونرحب كثيراً أيضاً بالمبادرة الجديدة التي أعلن عنها السيد بارانوس، سفير البرازيل، يوم الاثنين من أجل زيادة الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالأسلحة النووية. وتستند هذه المبادرة الجديدة أيضاً إلى المناقشات المفيدة جداً بشأن ضرورة زيادة الشفافية فيما يتعلق بالأسلحة النووية التي أجريت في مؤتمر نزع السلاح واللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار هذا العام، والتي حظيت مرة أخرى بالتأييد من مجموعة كبيرة من الوفود.

وفي الختام، لقد قطعنا شوطاً في عام ٢٠٠٧، إلا أنه ما زالت أمامنا أمور كثيرة ينبغي تحقيقها. ومن شأن البدء المبكر في إجراء مفاوضات موضوعية في مؤتمر نزع السلاح أن يتيح فرصة تمس الحاجة إليها بشدة لإيجاد قيادة جماعية وتحقيق مكاسب هامة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وتحدد الملكية والمشاركة في السعي إلى الخروج بنتائج إيجابية من دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار من شأنه تمكيننا من إحراز بعض التقدم الملموس بحلول عام ٢٠١٠. ومن شأن إبرام صلك دولي جديد بشأن الذخائر العنقودية أن يحسّن نوعياً حماية المدنيين في حالات الصراع، ومن الواضح، كما ذكرت، أن المبادرات الجديدة هذا العام في اللجنة الأولى ستسهم أيضاً إسهاماً هاماً في قدرة اللجنة الأولى على المساهمة في هذه المجالات. ونيوزيلندا ملتزمة من جانبها بالعمل جنباً إلى جنب مع الوفود الأخرى للاضطلاع بدورها في هذه العمليات.

ولتشاطر خبرتنا مع البلدان الأخرى التي هي أيضا ضحايا للألغام الأرضية، أوفدت كمبوديا للمرة الثانية فريقا يتكون من ١٣٥ من القائمين بإزالة الألغام في القوات المسلحة الكمبودية الملكية إلى السودان للاشتراك في إجراءات إزالة الألغام تحت مظلة عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام الموجودة هناك.

وتثير الأسلحة الصغيرة، رغم صغرها، قلقا كبيرا لنا جميعا. ولا يمكننا أن نقلل من شأن الاستخدام والتداول غير القانونيين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لأنهما يمكن أن يشكلا أيضا مصدرا خطرا للإرهاب والعنف والصراعات الإقليمية. ويرى وفدي، في هذا الشأن، أن برنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ينبغي أن يظل حجر الزاوية لأعمالنا معا لعلاج هذه المسألة. وفي كمبوديا، وضعت الحكومة الملكية عددا من البرامج، بدءا من إنفاذ القانون المتعلق بالحد من الأسلحة إلى برنامج الأسلحة من أجل التنمية، التي أدت بنجاح إلى ضبط وتدمير ما يزيد على ٢٠٠ ألف قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عميق تقديره لليابان، والاتحاد الأوروبي، والبلدان الأخرى لما تقدمه من مساعدة قيّمة لهذه البرامج.

**السيد هوانغ تشي ترونغ (فيت نام) (تكلم بالانكليزية):** أود أن أستهل بياني بتهنئتك، سيدي، وسائر أعضاء المكتب بانتخابكم لمناصبكم الهامة كأعضاء مكتب اللجنة الأولى في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. وأنا على ثقة من أن اللجنة ستصل تحت توجيهكم إلى نتيجة تبعث على عظيم الارتياح. ويرحب وفدي بتعيين السفير سيرجيو دوارتي ممثلا ساميا للأمين العام لشؤون نزع السلاح. ونتمنى له النجاح في منصبه الجديد الهام.

هذا العام، أكد وزراء خارجيتنا أهمية معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وناقشوا سبل تعزيز فعاليتها. ورحب الوزراء أيضا باعتماد خطة العمل الإقليمية التي ستوجه التنفيذ المقبل للمعاهدة حتى يتسنى لنا التصدي لما يبرز من تحديات بشأن انتشار الأسلحة النووية.

ولا تزال الألغام الأرضية تشكل تهديدا خطيرا للكثير من البلدان في العالم النامي، ولا سيما البلدان الخارجة من الحروب. ولا تشكل هذه الأسلحة الفتاكة الصامتة مشكلة أمنية فحسب. فلهذه الأسلحة أيضا أثر كبير على الاقتصاد وعلى التنمية، لأن أثرها يشكّل عبئا اقتصاديا واجتماعيا ثقيلا على الحكومات والمجتمع على حد سواء. وعلى الرغم من أن كمبوديا تتمتع الآن بسلم تام بعد سنوات من الصراع، فإنها لا تزال واحدا من البلدان التي يوجد بها أكبر عدد من الألغام في العالم. وفي ضوء هذه الحقيقة، ترى حكومتي أن الإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام من أعلى الأولويات لإعادة تأهيل أمتنا وتنميتها. وعلاوة على ذلك، تقوم الحكومة الملكية بتنفيذ حملتها بإدراج عمليات إزالة الألغام في جدول الأعمال الوطني ذي الصلة، والأهداف الإنمائية للألفية في كمبوديا، وفي الاستراتيجية المتعمدة للحكومة. وتم، حتى تموز/يوليه من هذا العام، إزالة ما يزيد على ١,٥ مليوناً من الألغام الأرضية في بلدي.

ولزيادة توضيح مبررات أنشطتنا فيما يتعلق بالألغام الأرضية، استضافت كمبوديا في آذار/مارس من هذا العام، بالتعاون مع كندا، مؤتمرا بعنوان "إجراءات إزالة الألغام وآثارها على السلام والتنمية". وهذا المؤتمر واحد من الأحداث العالمية للاحتفال بالذكرى العاشرة لاتفاقية أوتاوا لحظر الألغام. وتحت كمبوديا جميع الدول على أن تصبح أطرافا في الاتفاقية، وعلى أن تتخذ الخطوة الجسورة المتمثلة في التخلص عن الألغام الأرضية إلى الأبد.

السلاح النووي من جميع جوانبه في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة واختتام تلك المفاوضات.

ومن الجلي أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الركيزة الأساسية للنظام العالمي لمنع الانتشار. ولا شك في أنه يجب على جميع الدول الأطراف في المعاهدة الامتثال على نحو تام لما تقضي به المعاهدة من التزامات. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على التعهد بتنفيذ التدابير العملية البالغ عددها ١٣ الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠. ونحن مقتنعون أيضا بأنه ينبغي، ريثما يتم القضاء التام على الأسلحة النووية، مواصلة الجهود الرامية إلى إبرام صك عالمي، غير مشروط، وملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية على سبيل الأولوية العليا. ولقد بدأت دورة جديدة لعملية الاستعراض، ولنا ويطيد الأمل في أن تبذل الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار المزيد من الجهود المتضافرة لجعلها عملية هادفة.

ويقدّر بلدي عظيم التقدير الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظامها للضمانات في توطيد وتعزيز نظام التحقق المتعلق بنظام عدم الانتشار. ويشكّل تقديم المساعدة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية التزاما هاما بموجب معاهدة عدم الانتشار. ونود، علاوة على ذلك، أن نشدد على أن معاهدة عدم الانتشار قد أكدت حق البلدان في القيام، بدون تمييز، بإجراء البحوث المتعلقة بالطاقة النووية وإنتاجها واستعمالها في الأغراض السلمية. واستنادا إلى سياستنا المستمرة القائمة على السعي إلى تحقيق السلام، ومعارضة سباق التسلح، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وقّعت فييت نام البروتوكول الإضافي لاتفاقها للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

ويؤيد وفد فييت نام تمام التأييد البيان الذي أدلى به يوم الاثنين ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، والبيان الذي قدمه بالأمس ممثل ميانمار باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إننا جميعا نصبو إلى السلام والأمن. ويضطلع نزع السلاح بدور حاسم الأهمية في توطيد دعائم السلم والأمن العالميين. ولهذا كان نزع السلاح العام والكامل هدف الأمم المتحدة منذ نشأتها. غير أن عالمنا اليوم لا يزال يواجه حروبا وصراعات محلية، وإرهابا، وسباقا للتسلح - سباقا للتسلح النووي بصفة خاصة. وما زالت أسلحة الدمار الشامل وتطوير نظم إيصالها من بين الشواغل الهامة للمجتمع العالمي. بل وإن هذا يكون أكثر مدعاة للقلق عندما نواجه خطر وقوع هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين. ومن المحبط أيضا أنه لم يحرز تقدم يذكر في ميدان نزع السلاح في السنوات الأخيرة.

ويقتضي هذا كله أن يضاعف أعضاء الأمم المتحدة جهودهم من أجل قضية نزع السلاح. ونود، في هذا الشأن، أن نؤكد مجددا التزامنا القوي بالعمل بجهد زائد مع الدول الأعضاء الأخرى في سبيل قضية نزع السلاح العام والكامل النبيلة، ولا سيما القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل.

ويتشاطر بلدي الرأي القائل بأن التحدي الرئيسي الذي نواجهه اليوم يتمثل في تقوية القواعد والأنظمة المعمول بها في مجال نزع السلاح. ولقد ظلت فييت نام تؤيد دائما جميع المبادرات والجهود الرامية إلى تعزيز صكوك تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونود، في هذا الصدد، أن نؤكد أهمية الاستنتاج الذي خلصت إليه محكمة العدل الدولية في فتواها بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ والقائلة بأن هناك التزاما بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تؤدي إلى نزع

أن يصبح جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونرى أن اشتراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية عن طريق انضمامها إلى بروتوكول تلك المعاهدة سيكون ذا أهمية بالغة لزيادة تعزيز تدابير بناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وبلدان جنوب شرق آسيا. إذ تستطيع الدول الحائزة للأسلحة النووية بذلك إثبات التزامها بعملية معاهدة عدم الانتشار، وتعزيز الضمانات الأمنية السلبية للبلدان في المنطقة. وترحب فييت نام مرة أخرى بإعلان الصين عن استعدادها للانضمام إلى البروتوكول الملحق بالمعاهدة، وتطلب إلى الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أن تحذو نفس الحذو. وفي هذه الدورة للجنة، ستبذل البلدان الداخلة في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا جهداً في ذلك الشأن، ونأمل أن يحظى ذلك الجهد بكامل دعم جميع البلدان الأعضاء.

**السيد ونا ماونغ لوين (ميانمار) (تكلم بالانكليزية):**

أود، باسم وفد ميانمار وبالأصالة عن نفسي، أن أتقدم لكم، سيدي، بأحر التهاني بانتخابكم رئيساً للجنة الأولى. ونتقدم أيضاً بالتهنئة لسائر أعضاء المكتب. ونحن على ثقة من أنه سيتسنى، تحت قيادتكم القديرة، التوصل إلى نتيجة مثمرة. ونؤكد لكم كامل دعمنا لكم وتعاوننا معكم في أداء مهمتكم الهامة. ويشارك وفدي الآخرين في الترحيب بالممثل السامي الجديد لشؤون نزع السلاح، السيد سيرجيو دوارتي، ويتمنى له النجاح في مساعيه.

ويؤيد وفد ميانمار البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز في اللجنة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

ولا يزال مسعانا لمعالجة موضوع أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، يستأثر باهتمام كبير من

في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧، وبهذا أصبحت الدولة الطرف في ذلك الصك الدولي الهام.

ويتمثل واحد من المنجزات القليلة التي سجلناها فيما يتصل بترع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية في اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦. وتعزز هذه المعاهدة نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية معاً، وتشكّل صكاً هاماً للحفاظ على السلم والأمن العالميين. غير أن من المخيب جداً للآمال أنه قد انقضى ما يزيد على عقد من الزمان بدون أن تدخل هذه المعاهدة الهامة حيز النفاذ. ونحن ندعم جهود المجتمع الدولي لتحقيق هذا في موعد مبكر.

وتؤيد فييت نام بقوة عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. وتتشاطر مشاعر شتى الوفود بشأن عدم التوصل إلى توافق في الآراء في الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنشأته الجمعية العامة للنظر في أهداف الدورة وجدول أعمالها، بما في ذلك إمكانية إنشاء لجنة تحضيرية لتلك الدورة. ولهذا، نطلب إلى الجمعية العامة أن تعيد عقد الفريق العامل للتماس سبل عملية لعقد الدورة الاستثنائية بأسرع ما يمكن.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم لا يقدّم إسهاماً هاماً في توطيد دعائم الأمن الإقليمي والدولي فحسب، وإنما يعزز أيضاً نظام معاهدة عدم الانتشار وعملية نزع السلاح النووي التام. ويسعدنا أن نلاحظ تزايد عدد البلدان التي تقدم الدعم لهذا المسعى. ونأمل أن تبذل البلدان المعنية الجهود اللازمة لتنفيذ القرار المتخذ في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ كي يصبح الشرق الأوسط أيضاً منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وعلى الصعيد الإقليمي، تعمل فييت نام عن كثب مع البلدان الأخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لكفالة

واسع من الدول الأعضاء، كما حظيت مشاريع القرارات المماثلة في السنوات السابقة.

وقد شددت ميانمار دوماً على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. ولقد انقضى ما يزيد على عشر سنوات منذ أن افتتحت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للتوقيع. وتحظى المعاهدة الآن بما يقرب من التأييد العالمي، بعد أن وقّعت عليها ١٧٧ دولة، منها ١٤٠ دولة صدّقت عليها. ونطلب إلى جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية المتبقية، أن تصدّق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأسرع ما يمكن. ويمثّل الإعلان المعتمد في المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المعقود عام ٢٠٠٥، وإصدار البيان الوزاري المشترك الثالث لتأييد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ٢٠٠٦، والإعلان الختامي للمؤتمر الخامس المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، تطورات إيجابية في هذا المجال.

ويمثّل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف مناطق العالم خطوة إيجابية نحو بلوغ هدفي نزع السلاح النووي العالمي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ويتزامن هذا العام مع الذكرى العاشرة لبدء نفاذ المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وللاحتفال بهذه الذكرى الهامة ستقدم رابطة أمم جنوب شرق آسيا مشروع قرار بعنوان "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)" في الدورة الحالية. وستشارك ميانمار، بالإضافة إلى الدول الأعضاء الأخرى في الرابطة، في تقديم مشروع القرار ذلك. وندعو البلدان الأعضاء إلى تأييده.

المجتمع الدولي. ونحن نسعى، مع الدول الأعضاء الأخرى في هذه الهيئة الدولية، إلى تحقيق الهدف المشترك لجدول أعمال نزع السلاح.

وما برحت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الزاوية لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية، ويبحث انعدام التقدم بشأن تنفيذ المادة السادسة، ولا سيما في ضوء اتفاق عام ٢٠٠٠ بشأن التدابير العملية البالغ عددها ١٣ على خيبة الأمل. وقد اختتم مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ أعماله بدون اعتماد وثيقة ختامية موضوعية. ولم ترد بعد ذلك أي إشارة إلى نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي للجمعية العامة. وعقدت هذا العام في فيينا الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. ونرى أن اللجنة التحضيرية بداية جيدة لمؤتمر الاستعراض. وكان من رأي ميانمار دوماً أن عمليتي نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية مترابطتان وتعزز كل منهما الأخرى.

ولا يزال وجود أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، يشكل أكبر خطر على الجنس البشري. وفي هذه البيئة التي تثير الجزع، ثمّة تقارير تفيد باستمرار وجود مخزونات كبيرة من الأسلحة النووية. وترى ميانمار أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان المطلق الوحيد ضد التهديد باستعمال الأسلحة النووية. ولذلك السبب، دأبت ميانمار على تقديم مشاريع قرارات شاملة إلى اللجنة الأولى في العقد الماضي، تطلب إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية القيام بالتخفيض التدريجي للخطر النووي، بغية تحقيق القضاء التام على هذه الأسلحة. وستقدم ميانمار مرة أخرى، في هذه الدورة، مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي. ونأمل مخلصين أن يظل مشروع القرار هذا يحظى بتأييد

أمام جنوب شرق آسيا على الصعيدين الإقليمي والدولي لتحقيق التنفيذ الفعال لبرنامج العمل.

وفيما يتصل بأعمال مؤتمر نزع السلاح، يلاحظ وفدي، مع الأسف، أنه لم يتسن للدول الأعضاء حتى الآن الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل. ولما كان مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن نزع السلاح، نأمل مخلصين أن تبدي الأطراف المعنية التزامها بعملية نزع السلاح، وأن تمارس الإرادة السياسية لتجاوز هذا المأزق.

وتأتي دورة اللجنة الأولى لهذا العام في وقت يؤكد فيه الأمين العام على تنشيط جدول أعمال نزع السلاح الدولي. ونحن نرحب بهذه الخطوة، ولنلتزم بمواصلة العمل نحو تحقيق نزع السلاح.

**السيد ماليريكا دياز (كوبا) (تكلم بالإسبانية):**

يسرني عظيم السرور أن أراكم، سيدي، تترأسون أعمال اللجنة الأولى. وأهنئكم باسم وفد كوبا بانتخابكم، وأتمنى لكم كل النجاح. ونتقدم بالتهاني أيضا إلى سائر أعضاء المكتب.

وتؤيد كوبا تمام التأييد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر باسم حركة عدم الانحياز.

وتجتمع اللجنة لأول مرة بعد التغييرات التي أدخلت على هيكل نزع السلاح في الأمانة العامة. فلم تعد إدارة شؤون نزع السلاح قائمة وحل محلها المكتب الجديد لشؤون نزع السلاح. وأنشئ لأول مرة منصب للممثل السامي لشؤون نزع السلاح. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالأعمال الدؤوبة الممتازة التي اضطلع بها السيد سيرجيو دي كيروس دوارتي منذ اليوم الأول لولايته. وأكد الأمين العام، عند تقديم مقترحاته لإعادة التشكيل إلى الجمعية

وتتمثل مسألة أخرى لها آثارها الخطيرة على السلم والأمن في العالم في منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وهذه مسألة أساسية في مؤتمر نزع السلاح. وترى ميانمار أن استخدام الدول للفضاء الخارجي في الأغراض السلمية أو خلافها، شاغل مشترك لكل دولة. ولمؤتمر نزع السلاح دور رئيسي يضطلع به في معالجة هذا الموضوع الهام. وما برحت ميانمار تشارك في تقديم مشروع القرار المتعلق بمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي الذي ما فتئت مصر وسري لانكا تقدمانه في الجمعية العامة على امتداد السنوات القلائل الماضية. ونحن، بالمثل، نؤيد مشاريع القرارات المتعلقة بالشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي التي يقدمها الاتحاد الروسي. وحظيت هذه القرارات بتأييد واسع من الدول الأعضاء.

وتؤيد ميانمار ضرورة التفاوض بشأن صك دولي ملزم قانونا لمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، واحتتام هذه المفاوضات بأسرع ما يمكن، لأن الصكوك الموجودة حاليا ليست كافية لتغطية هذه المسألة على نحو شامل.

وفي الوقت الذي نؤكد فيه على ضرورة معالجة مسألة أسلحة الدمار الشامل، ينبغي ألا يغيب عن بالنا الخطر الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فهذه الأسلحة تلحق أضرارا بالغة بمئات الآلاف من الناس كل عام. ونولي أهمية كبيرة لبرنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وينبغي أن تعالج، على نحو كاف، المسألتان الأساسيتان المتصلتان بمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - وهما المراقبة الصارمة على الملكية الخاصة للأسلحة الصغيرة، ومنع الإمدادات من الأسلحة الصغيرة إلى جماعات من غير الدول. وستعمل ميانمار، مع أعضاء رابطة

الذين يبلغ عددهم ٨٥٢ مليوناً لمدة عام، أو يمكن لمرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز البالغ عددهم ٤٠ مليوناً الحصول على الإمدادات اللازمة من الدواء لمدة ٤٠ عاماً.

وتقترح كوبا تكريس نصف النفقات العسكرية الحالية على الأقل لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق صندوق تديره الأمم المتحدة. وستقدم بلدان عدم الانحياز مرة أخرى إلى اللجنة مشروع قرار بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية. ونأمل أن يعيد البلد الوحيد الذي صوت في العام الماضي ضد مشروع القرار النظر في موقفه.

وعلى الرغم من إعلان نهاية الحرب الباردة، لا يزال هناك حوالي ٣٠ ٠٠٠ سلاح نووي في العالم، منها ما يزيد على ١٢ ٠٠٠ سلاح جاهز للاستعمال النووي. ولم تتوقف بعد برامج تحديث الأسلحة النووية. ويشكّل مجرد وجود الأسلحة النووية والنظريات التي تبيح امتلاكها واستعمالها خطراً جسيماً على السلم والأمن الدوليين. وترفض كوبا محاولة البعض تجاهل نزع السلاح النووي أو التقليل من أهميته، والقيام بدلاً من ذلك بفرض نهج انتقائي لعدم الانتشار يذهب إلى أن المشكلة لا تكمن في وجود الأسلحة النووية، وإنما في التصرف الحسن أو السيئ لمن يمتلكونها.

وشهد هذا العام عقد الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. وأتاح الاجتماع على الأقل فرصة لتبادل الآراء. وفي الأوقات الأخرى قد لا يستحق هذا أي تعليق، بيد أن الكثيرين يعتقدون، في خضم الأزمة الحالية والخطوات التراجعية المتخذة في مجال نزع السلاح، أن مجرد إتاحة الفرصة للحدث يشكّل في حد ذاته نجاحاً. وترفض كوبا التطبيق الانتقائي لمعاهدة عدم الانتشار، وتود أن تعتنم هذه الفرصة كي تشيد بالدور النشط والإيجابي الذي تضطلع به

العام، عزمه على جعل نزع السلاح إحدى أعلى أولوياته. ولهذا ثمة ما يدعو إلى اعتقادنا بأن التغييرات الأخيرة ستساعد على تيسير إحراز تقدم بشأن المسائل الهامة التي تضطلع اللجنة الأولى بالمسؤولية عنها، وبأنه سيزداد تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح.

وفي حين أننا نندلي هنا ببيانات وتعهدات بالالتزام بالسلم ونزع السلاح، يختلف الواقع خارج هذه القاعة عن هذا تمام الاختلاف. فالنفقات العسكرية، بدلاً من أن تنقص، تتزايد كل عام بمعدل سريع. ولقد بلغت هذه النفقات بالفعل رقماً قياسياً قدره ١,٢٠٤ بليون دولار، أي أنها زادت بنسبة ٣٧ في المائة مما كانت عليه قبل عشر سنوات خلت. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى النمو الهائل في الميزانية العسكرية للولايات المتحدة. فذلك البلد وحده ينفق على الأسلحة ما يعادل ما ينفقه بقية العالم، وينتج ٦٣ في المائة من جميع الأسلحة المباعة في العالم. ويتم هذا كله في سياق دولي يتسم على نحو متزايد بالهيمنة، والانفرادية، والتدخل - المباشر أو الخفي - وانعدام الأمن لأكثر البلدان ضعفاً، وبذل محاولة لتبرير مذهب القوة الإجهادية.

والحقيقة القائمة هي أن هدف نزع السلاح العام الكامل لم يعد الآن إلاّ أملاً كاذباً. فبدلاً من نزع السلاح النووي - الذي هو الآن، وسيظل، الأولوية العليا في مجال نزع السلاح، كما اتفقت الأمم المتحدة منذ قرابة ٣٠ سنة مضت - حدثت زيادة في الأسلحة وتبديد للأموال على منظومات جديدة من الأسلحة والتسلح. وفي حين تبدد الموارد بهذه الطريقة، يزعم البعض بنفاق أنه لا توجد أموال لمعالجة المشاكل الشديدة الخطورة الناشئة عن الفقر والتهميش التي يواجهها العالم الآن. وهذا غير صحيح على الإطلاق. إذ يمكن بـ ١٠ في المائة من الإنفاق العسكري الحالي، تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن بالموارد المكرسة للتسلح اليوم، تغذية الجائعين من الناس في العالم

الولايات المتحدة، من جانبها، معارضة المصالح المشروعة للدول الأعضاء الأخرى البالغ عددها ١٩١ دولة.

وأود أن أختتم بياني بتكرار تأكيد دعم الوفد الكوي للإسهام، إلى أوفى حد ممكن، في الأعمال الناجحة في اللجنة، والتزامه بذلك.

**السيدة بلوم (كولومبيا)** (تكلمت بالإسبانية): أود أن أستهل بياني بتهنئتك، سيدي، وسائر أعضاء المكتب، بانتخابكم لإدارة أعمال اللجنة الأولى. ونحن مقتنعون بأنه سيتسنى لنا، بفضل منجزاتكم الفنية والشخصية، الاضطلاع بأعمالنا بفعالية في الدورة الحالية.

ويود وفدي أيضا أن يرحب بحرارة بالممثل السامي الجديد لشؤون نزع السلاح، السفير سيرجيو دي كيبروس دوارتي، الذي هو ممثل لمنطقة أمريكا اللاتينية، وذو معرفة ممتازة في ميدان نزع السلاح. ونتمنى له كل النجاح في مدة ولايته على رأس هذا المنصب الهام في المنظمة.

وقدّم وفدا إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، والجمهورية الدومينيكية باسم مجموعة ريو في هذه المناقشة سردا واسع النطاق للمسائل العامة التي تستأثر بمجال اهتمام وفدي. وتؤيد كولومبيا تمام التأييد هذين البيانين. وتؤيد أيضا البيانات التي سيدي بها في المناقشات المواضيعية في اللجنة الأولى وفد أوروغواي باسم السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والدول المرتبطة بها.

وبالنظر إلى أن هذه هي أول دورة تعقد للجمعية العامة منذ أن تولى الأمين العام الجديد منصبه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، يود وفدي أيضا أن يشيد بالدافع القوي الذي وفّره الأمين العام لمسائل نزع السلاح، وبخاصة عن طريق الإصلاحات المضطلع بها في الإدارة السابقة لشؤون نزع السلاح. ونرى أن المشاكل التي ينطوي عليها نزع السلاح تستحق كامل انتباهنا في عملية الإصلاح في المنظمة،

المنظمات غير الحكومية في هذا الاجتماع وغيره من الاجتماعات ذات الصلة.

ولا يمكن أن يستمر تجاهل المسائل المتصلة بنزع السلاح النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، في الوقت الذي تولي فيه الأولوية لعدم الانتشار الأفقي. ويجب احترام حق الدول غير القابل للتصرف في استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية احتراماً تاماً. ويجب أن تستعرض اللجنة الأولى بدون إبطاء انعدام التقدم في تنفيذ الخطوات العملية البالغ عددها ١٣ المتفق عليها في عام ٢٠٠٠. ويجب، بالمثل، أن نعالج استمرار التأخر فيما يتصل بوضع صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويجب أن نجري استعراضاً متعمقاً وأن نتخذ خطوات عملية لمنع بعض البلدان من مواصلة استحداث واستخدام أسلحة تقليدية مهلكة ومتزايدة التطور. ولا يمكن أن تواصل اللجنة أيضا تجاهل مسائل تثير شواغل مشروعة لدى المجتمع الدولي، مثل استعمال الأسلحة والذخائر التي تحتوي على اليورانيوم المنضب.

ومما له أهمية بالغة، كما ظلت تقول حركة عدم الانحياز منذ وقت طويل، عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. ولا يمكن إرجاء هذه الدورة إلى ما هو أبعد من ذلك. وقد عقد الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح اجتماعاً له هذا العام. ولكنه، لسوء الطالع، لم يستطع أن يفي بولايته. وأعرب البلد الوحيد الذي صوت في العام الماضي ضد مشروع القرار المتعلق بهذه المسألة بجلاء شديد عن معارضته لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، وبهذا أحبط أي إمكانية للتوصل إلى توافق في الآراء. وستقدم بلدان عدم الانحياز مشروع قرار جديد بشأن هذه المسألة في الأيام القلائل القادمة. ونأمل ألا تواصل



ويعتزم وفدي، في هذه الدورة، أن يقوم، بالاشتراك مع جنوب أفريقيا واليابان، بتقديم مشروع قرار بعنوان "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه"، حظيت نصوص مماثلة له في الماضي بتأييد الغالبية العظمى من الدول الأعضاء. وفي الدورة السابقة للجمعية العامة، حصل مشروع قرار مماثل على واحد من أعلى التصويتات المؤيدة من بين جميع مشاريع القرارات في اللجنة الأولى. ونحن على ثقة من أن الوفود ستواصل تأييد مشروع القرار هذا.

وتكرر كولومبيا تأكيد موقفها بشأن ضرورة وضع صك ملزم قانونا فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، بغية السماح برصد الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في كل مراحل سلسلة إنتاجها وتوزيعها، وبوقف تحويل هذه الأسلحة إلى القنوات غير المشروعة. وفي هذا الصدد، شارك بلدي بنشاط في المناقشات المتعلقة بالتفاوض حول إبرام معاهدة للاتجار بالأسلحة، وقدمنا آراءنا بشأن هذه المسألة إلى الأمين العام. ونحن على ثقة تامة بأن فريق الخبراء الحكوميين المنشأ مؤخرا سيصل إلى نتائج ملموسة في هذا الصدد.

ونشيد بالأعمال المضطلع بها في الفريق العامل المفتوح العضوية للنظر في الأهداف وجدول الأعمال، بما في ذلك إمكانية إنشاء اللجنة التحضيرية لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، ونشيد بالسيد ألفريدو لابي سفير شيلي، لما يبذله من جهود لا تكل بصفته رئيسا لذلك الفريق. ونرى أن المسائل التي تم النظر فيها في الاجتماعات ساعدتنا على أن نبرز مرة أخرى ضرورة العمل معا للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. وتتطلب الظروف السائدة في العالم اليوم القيام على سبيل الاستعجال بعقد دورة استثنائية جديدة للجمعية العامة تكرس لنزع

ونشيد بالنتائج التي يجري تحقيقها بفضل التغييرات الجارية حاليا على أثر إنشاء المكتب الجديد لشؤون نزع السلاح. وكولومبيا مقتنعة أيضا، في هذا الصدد، بضرورة تنشيط اللجنة الأولى، والسعي إلى تحقيق نتائج أكثر فعالية بترشيح الوقت والموارد المتاحة في إطار الطرق المنهجية الجديدة.

ولا تزال المشاكل المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تنسم بالخطورة. ففي كل عام، تودي الأسلحة الصغيرة بحياة الآلاف من الناس عبر العالم، وما فتئت هناك أعمال كثيرة يتعين الاضطلاع بها لإحراز تقدم في الاستراتيجيات الرامية إلى منع هذا الداء الخطير ومكافحته والقضاء عليه. ويشكل التكديس المفرط والاستعمال العشوائي لهذه الأسلحة عاملين يزعزعان الاستقرار في مناطق عديدة. ولقد ثبتت جدوى عدد من المبادرات المتعلقة بنزع السلاح، ويمكن أن تشهد كولومبيا على ذلك، بذكر حالات معينة لمدن، مثل بوغوتا، وكالي، أدت فيها الحملات العامة الداعمة لنزع السلاح إلى انخفاض كبير، منذ التسعينات من القرن الماضي، في نسبة الجرائم المرتكبة باستعمال الأسلحة الصغيرة، وفي عدد ضحايا تلك الأسلحة.

وأود أيضا أن أوضح أن كولومبيا تتولى هذا العام تنسيق أعمال الفريق العامل المنشأ في سياق عملية جنيف بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، للمساعدة على إنشاء آليات فعالة، وتحديد احتياجات الدول، مع مراعاة الموارد المتاحة حاليا لتنفيذ خطة العمل. ونحن على ثقة من أن هذه العملية القيّمة، التي شاركت فيها بنشاط دول أعضاء عديدة بالاقتران مع ممثل مكتب شؤون نزع السلاح وأعضاء المجتمع المدني، ستزيد من إثراء المناقشات وتبادل الآراء بشأن هذه المسألة الهامة.

بدور حاسم الأهمية في عملية التنفيذ، لا سيما عن طريق تجاربها العملية والدروس المستفادة في المجالات التي يغطيها قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وعن طريق برامجها لتقديم المساعدة تيسيرا لتنفيذ القرار.

وكان اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) خطوة هامة جدا بحق في الكفاح ضد الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين نتيجة لانتشار الأسلحة النووية، والكيميائية، والبيولوجية ووسائل إيصالها. إلا أننا نتشاطر وجهة النظر بأنه إذا أريد تحقيق النجاح في تنفيذ هذا القرار الهام، فعلى المؤسسات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أن تضطلع بدور هام في مساعدة البلدان النامية في جهودها للتنفيذ.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتكرار تأكيد التزامنا بتعزيز الاستقرار الدولي ودعمنا له. ونحن، علاوة على ذلك، مقتنعون بأن من الأهمية بمكان تعزيز رصد تطبيق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من أجل التحرك نحو عملية عالمية لنزع السلاح، وتثبيط سباق التسلح الجديد الجاري حاليا.

أنتقل الآن إلى بلدي، وأود أن أشدد على أن قيامنا مؤخرا بإنشاء لجنة وطنية، والتدابير الوطنية الأخرى التي اعتمدها برلماننا، دلالة واضحة على الطريقة التي تلتزم بها حكومة أنغولا بكبح سباق التسلح.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشار تلك الأسلحة مسألة تثير أيضا القلق الدولي الشديد، خاصة من حيث صلتها بالصراعات المسلحة، وزعزعة الاستقرار السياسي، والجريمة المنظمة الدولية والعبارة للحدود. وما برحت أنغولا، كبلد مهض مؤخرا من حالة صراع، تتابع مع القلق الخطر المتزايد الذي يهدد السلم والأمن الدوليين نتيجة للأسلحة الصغيرة. ونرى، في هذا

السلاح، على أمل أن نحصل على نتائج محددة كنتلك التي وصلنا إليها في الدورة الاستثنائية الأولى في عام ١٩٧٨.

وفيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، يشارك وفدي في الاحتفال بالذكرى الأربعين هذا العام لمعاهدة تلاتيلولكو. وقد ساعدت هذه المعاهدة منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على أن تصبح رائدة بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وأسهمت في تحقيق الاستقرار في منطقة كبيرة من كوكبنا. ونرى أن كل مبادرة ترمي إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية وتعزيز ما هو قائم منها، إنما هي خطوة محددة إلى الأمام نحو بلوغ الهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية. وتشيد كولومبيا أيضا بأعمال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الذي يوجد مقره في ليما، والذي عزز طوال سنوات وجوده الثلاثين أنشطة واستراتيجيات كبيرة الأهمية لدول المنطقة.

وسيتناول وفدي بإيجاز جميع البنود الأخرى المدرجة في جدول الأعمال كلاً على حدة في المناقشات المواضيعية القادمة.

**السيد فاريبا (أنغولا)** (تكلم بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة كيما أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة، وأؤكد لكم كامل ثقتنا في قيادتكم الحكيمة والمقتدرة فيما يتعلق بتحقيق أهداف اللجنة، بما فيها زيادة تعزيز كل أجهزة نزع السلاح. وأود أيضا أن أتقدم بالتهنئة إلى السيد سيرجيو دوارتي، الذي نشيد بحرارة بتعيينه في منصب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح.

وأرحب على وجه الخصوص باشتراك ممثلين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومنظمة الجمارك العالمية. وتضطلع هذه المنظمات

البرازيل على تعيينه في منصب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح.

يؤيد وفدي، في هذا الشأن، البيان الذي تم الإدلاء به باسم حركة عدم الانحياز، وكذلك بيان نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

ونجتمع الآن في وقت حاسم الأهمية للنظر في التقدم المحرز في مجال نزع السلاح. ويود وفدي أن يؤكد على النقاط الرئيسية التالية. كان من رأي تونس دائما، كما تدرك اللجنة، أن سباق التسلح يجري بما يضر بالوفاء بأهم الاحتياجات الحيوية للسكان المدنيين. وكان من رأيها دائما أن من الحكمة تخصيص الموارد المكرسة للأغراض العسكرية بما يعود بالفائدة على أنشطة التنمية والنمو الاقتصادي. ومن المهم، في ظل ذلك، التأكيد على أنه ينبغي لل صعوبات التي لا تزال موجودة وتعوق عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف ألا تمنعنا بأي حال من الأحوال من الاعتقاد بأن الحلول المتعددة الأطراف المتفق عليها حسب الميثاق لا تزال توفر أفضل سبيل للتوصل إلى تسوية دائمة للعديد من مسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

وشهد عام ٢٠٠٧ بداية العملية التحضيرية لمؤتمر الاستعراض القادم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المزمع عقده في عام ٢٠١٠. وعلى الرغم من النتائج المتواضعة حتى الآن للدورة الأولى للجنة التحضيرية، المعقودة في فيينا في أيار/مايو الماضي، ما زلنا نأمل أن تسمح لنا الدورتان القادمتان للجنة بالتوصل إلى فهم مشترك بشأن العقبة الرئيسية الناشئة عن تنفيذ معاهدة عدم الانتشار.

ويجب علينا في ذلك الصدد، وفي معرض تقييم نزع السلاح النووي على امتداد العقود القليلة الماضية، أن نلاحظ أنه لم يحدث أي تقدم هام في هذا المجال. وما زلنا، لسوء الطالع، بعيدين جدا عن تحقيق الأهداف المحددة في

الصدد، أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها مسألة تثير القلق الدولي وينبغي لنا أن نواجهها بصورة جماعية.

وعلاوة على ذلك، تولى أنغولا، بصفتها بلدا تُلحق به الألغام الأرضية أضرارا جسيمة، أولوية عالية لإزالة الألغام، وتؤكد أهمية المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية المعنية بالتوعية بالألغام الأرضية ومنع الحوادث الناشئة عنها، والتي ألحقت الأذى فعلا بالآلاف من الناس.

وأحد الدروس المستفادة من تجربتنا كبلد خرج مؤخرا من حالة صراع هو أنه يلزم توفير أجهزة مناسبة للجمع بين الجهات المانحة، وترجمة التعهدات والإرادة السياسية إلى واقع عملي. وأود، في هذا الصدد، أن أعرب عن امتناننا للمساعدة الدولية التي حصلنا عليها، ونأمل أن تواصل الجهات المانحة جميعها استجابتها فتلي احتياجاتنا.

واسمحوا لي، في الختام، أن أكرر تأكيد تأييد وفدي للموقف الأفريقي المشترك فيما يتعلق بانتشار الأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، وكذلك جميع الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار، بما في ذلك عن طريق منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها.

**السيد منصور (تونس) (تكلم بالفرنسية):** أود، أولا، أن أتقدم باسم وفد تونس لكم، سيدي، ولبلدكم الشقيق السنغال بأحر التهاني على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأود أيضا أن أطمئنكم على دعم وفدي لكم وتعاونه معكم في الوفاء بمهمتكم لكفالة نجاح أعمالنا. ونعلم أن مواهبكم وخبراتكم الدبلوماسية ستسهم في إنجاح أعمالنا. وأود أيضا أن أهنيئ السيد سيرجيو دوارتي وبلده

أرجئ كيديزه، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، لالتزامه بتقديم المساعدة في هذا الإطار واستعداده لذلك.

ونرى أن بدء عملية نزع السلاح من جديد على أساس متعدد الأطراف يشكّل تحدياً رئيسياً يهمننا كلنا مجتمعين. ونرى، في هذا الشأن، أن الوقت قد حان لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لتحديد السبل والوسائل لإعادة بدء عملية نزع السلاح على صعيد متعدد الأطراف. ونأمل أن يتخذ من جديد الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بهذه المسألة، والذي بدأ في الصيف الماضي مجموعة من المشاورات مكونة من ثلاث دورات، وأن ينجح في صياغة توصيات في هذا الشأن.

يمثل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم الدخول فيها بحرية بين دول منطقة معينة، وإنشاء مناطق خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، وسيلتين هامتين لتعزيز منع الانتشار ونزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي هذا الإطار، يشكل الشرق الأوسط واحدة من أكثر المناطق التي يهمنها ذلك بسبب رفض أطراف معينين الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، ووضع منشآتهم النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على الرغم من النداءات العديدة التي وجهتها دول أخرى في المنطقة، فضلاً عن النداءات التي وجهتها الجمعية العامة في قراراتها العديدة بشأن هذه المسألة. ونطلب إلى المجتمع الدولي، لا سيما أكثر الدول نفوذاً، اتخاذ تدابير عاجلة وعملية لإنشاء هذه المنطقة.

وبلدي، إدراكاً منه للأهمية الاستثنائية لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وآثارها الجلية على السلم والأمن الدولي، فقد سارع بالتصديق على هذه الاتفاقية وأكمل تدمير مخزونات

المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار بشأن نزع السلاح النووي، ونزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. ونشير هنا إلى النداءات الموجهة من أجل التنفيذ التام للالتزامات المقدمة على نحو لا لبس فيه من الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ بالمضي نحو القضاء التام على ترساناتها. ونأمل أيضاً في الوفاء بهذا الوعد عن طريق عملية تفاوضية معجلة ترمي إلى تنفيذ تدابير عملية لنزع السلاح النووي. ومن حق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تستفيد، بدورها، من الضمانات الفعالة التي تقدمها الدول الحائزة بالامتناع عن استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها.

وانطلاقاً من نفس الروح، يتمثل أحد التدابير الرئيسية الرامية إلى إنفاذ أحكام معاهدة عدم الانتشار في اختتام المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإن عدم بدء نفاذ هذه المعاهدة حتى الآن، بعد ١١ سنة من اعتمادها، شيء يقلقنا جميعاً بالفعل. ومن ثم لا بد من التشديد مجدداً على أهمية بدء نفاذ هذه المعاهدة وتحقيق عالميتها. وكانت هذه هي الرسالة القوية التي وجهها الاجتماع المعقود في ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر في فيينا، الذي شارك فيه وفدي وكان مكرساً لتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ويرحب وفدي بالزخم الذي أعطى لمؤتمر نزع السلاح في جنيف، على امتداد السنتين الماضيتين، لإخراجه من الجمود الذي يعاني منه. وأود أن أعتنم هذه الفرصة كي أعرب للجنة عن عظيم تقدير تونس للشرف الذي حظيت به بتولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٨. وأود، في هذا الصدد، أن أؤكد للجنة تصميم وفدي على أن يوجه بنجاح أعمال المؤتمر، من أجل متابعة الزخم للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل للمؤتمر في عام ٢٠٠٨. وفي سياق هذا الموضوع، أود أن أشيد بصفة خاصة بالسيد سرغي

السيد الرئيس، وأعضاء المكتب، ونتمنى في الوقت ذاته لأعمال اللجنة كل النجاح.

**السيدة جاهان (بنغلاديش)** (تكلمت بالانكليزية):

أود أن أستهل بياني بتهنئتك، سيدي، ومكتبكم على انتخابكم بجدارة. وإني على ثقة بأن أعمال اللجنة تحت قيادتكم القديرة ستصل إلى نتيجة ناجحة. ونهنئ أيضا السفير سيرجيو دوارتي على تعيينه في منصب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز. غير أننا نود أن نضيف النقاط التالية.

ترى بنغلاديش أن أكبر تهديد للبشرية ينبع من استمرار وجود أسلحة الدمار الشامل. وتمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حجرَي الزاوية في النظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ويجب أن نكفل العالمية التامة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والصكوك الدولية الأخرى، بدون أي استثناء. ومما يدعو إلى الأسف الشديد أنه على الرغم من أن عملية معاهدة عدم الانتشار بدأت في عام ١٩٦٨ بتوقعات كبيرة، فإنها لم تتمكن من أن تفي بتلك التوقعات. وتوفر المعاهدة التي وقّعت عليها كل بلدان العالم تقريبا ضمانا بأنه في الوقت الذي تتخلى فيه الدول غير النووية عن بناء الأسلحة النووية، ستتخلص الدول النووية من أسلحتها النووية. غير أن افتقار قليل من الدول إلى الإرادة السياسية ألقى بظله على احتمال جعل العالم مكانا أكثر سلامة. وبالمثل، لم يحدث فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تطور يذكر في السنوات القليلة الماضية.

مع ذلك، يشجعنا أن نرى بعض الدلائل التي تدعو إلى الأمل. ونحن على ثقة بأنه، إذا توفرت الإرادة، سيتسنى

من الألعاب المضادة للأفراد، وهو يأمل أن تشارك الدول الأطراف جميعها في هذه العملية لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية وعالميتها.

ونرحب، بالمثل، بالذكرى العاشرة لبدء نفاذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ونطالب بتنفيذ أهدافها وأحكامها، لا سيما فيما يتعلق بالتعاون الدولي في مجال الأنشطة المضطلع بها في الميدان للأغراض السلمية. ونرحب، علاوة على ذلك، بالتقدم الهام المحرز في مؤتمر الاستعراض الأخير لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، المعقود في نهاية عام ٢٠٠٦. ونأمل أن تؤدي العملية الدينامية التي بدأت في ذلك المؤتمر إلى تعزيز الاتفاقية وتحقيق أهدافها.

ما برح بلدي يسهم بنشاط في الجهود التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط للتصدي، بطريقة شاملة ومنسقة ومتضافرة، لتحدياتها المشتركة من أجل جعل حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون، وبهذا يتسنى كفالة تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في المنطقة. كما أن تونس، إيماننا منها بصلتها الأفريقية أيضا، ما فتئت تبذل جهودا لدعم الاتحاد الأفريقي وإنشاء مؤسساته، وما زالت تسهم منذ الستينات من القرن الماضي في عمليات حفظ السلام في كل أنحاء العالم، ولتونس وجود بصفة خاصة في أفريقيا عن طريق اشتراكها في العديد من عمليات حفظ السلام في القارة.

وأود في الختام أن أغتنم هذه الفرصة كي أؤكد أن تونس ستواصل الاضطلاع بدورها في خدمة قضية السلام ونزع السلاح. ونكرر تأكيد استعدادنا للتعاون التام معكم،

واحتفلنا في هذا العام بالذكرى العاشرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبنغلاديش كواحدة من أوائل الدول التي وقّعت على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وصدّقتها، لم تحاول قط إنتاج أو حيازة أو استعمال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. والواقع أننا ندين دوماً استخدام أسلحة الدمار الشامل هذه ضد الجنس البشري والبيئة. ولقد دعمت بنغلاديش دوماً جهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لجعل هذه المعاهدة شاملة وغير تمييزية ويمكن التحقق منها، وفي نهاية المطاف صكاً عالمياً لإزالة الأسلحة الكيميائية من العالم.

ويقلقنا أن عدداً كبيراً من المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال، ما زالوا يقعون ضحية للألغام المضادة للأفراد في حالات الصراع وما بعد الصراع عبر العالم. ونطلب إلى الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في معاهدة حظر الألغام أن تفعل ذلك. ونود أن نعلن أن بنغلاديش دمرت جميع مخزونها من الألغام الأرضية على سبيل الوفاء بالتزامها بموجب المعاهدة ذات الصلة. ونحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة لعمليات إزالة الألغام وإعادة تأهيل الضحايا.

ولا تزال بنغلاديش ترى أن الوقت قد حان للتفاوض بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونتوقع أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح في الدورة القادمة مفاوضات للتوصل إلى اتفاق للقضاء التام على هذه المواد وأن يبرم هذا الاتفاق.

ونشعر أيضاً بالقلق إزاء استمرار استحداث ونشر منظومات الدفاع بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية، والسعي إلى الحصول على تكنولوجيات عسكرية متطورة يمكن نشرها في الفضاء الخارجي. وتكرر بنغلاديش نداءها لاستئناف الأعمال بشأن منع بدء سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، في إطار مؤتمر نزع السلاح. وتؤمن بنغلاديش بقوة بالنهج الإقليمية لترع السلاح النووي. ويمكن أن تقدم

البناء على نتيجة الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، المعقودة في فيينا في أوائل هذا العام. إلا أننا يتعين علينا أن ننشط جهودنا بجدية حقة لكفالة استمرار أهمية المعاهدة وقوتها. ونود أن نؤكد على أن المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار تضمن الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الدول في استحداث وبحث وإنتاج واستعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويجب أن تطبق هذه الضمانات بدون تمييز، مع احترام حقوق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في استعمال الطاقة والتكنولوجيا النوويتين في الأغراض السلمية.

وتلتزم بنغلاديش دستورياً بترع السلاح ومنع الانتشار. ولهذا فإن سجلنا فيما يتعلق بترع السلاح ومنع الانتشار ناصع لا تشوبه شائبة. وقد قررنا عن وعي وبدون شروط أن نظل دولة غير نووية. وبنغلاديش هي أول دولة من دول المرفق ٢ في جنوب آسيا توقع وتصدّق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونحن طرف في جميع المعاهدات المتعلقة بترع السلاح تقريباً، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. كما أبرمنا اتفاقاً للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك البروتوكولات الإضافية. وهذا دليل ملموس على التزامنا الذي لا يتزعزع بهدف نزع السلاح.

إلى تخفيف حدة الفقر في البلدان النامية. ومن شأن هذه الخطوة أن تساعد كثيرا على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بحلول عام ٢٠١٥.

وتأمل بنغلاديش أن تضطلع اللجنة الأولى في هذه الدورة بدورها الواجب في تعزيز نظام السلم والأمن الدولي. وأود قبل أن أختتم كلمتي أن أؤكد من جديد التزامنا بالعمل معكم، السيد الرئيس، والممثلين الآخرين من أجل بلوغ تلك الغاية.

**السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية):**  
اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعلن عن سرور الوفد الجزائري لرؤية ممثل بلد أفريقي شقيق، السنغال، يترأس اللجنة الأولى، وأن أعرب أيضا عن سرورنا لرؤيتكم تشغلون شخصيا مقعد الرئاسة. ومن الجلي أن خبراتكم ومهاراتكم، التي نعرفها جميعا، ستسهم في تمكين أعمالنا من تحقيق النجاح الذي نبتغيه. وأطمئنتكم وأعضاء المكتب على كامل تعاوننا معكم. وأود أيضا أن أشيد بالسفيرة مني يول للجهود البارزة التي بذلتها في إطار توجيه أعمال اللجنة في دورتها السابقة. وأود أيضا أن أرحب بوجود السفير سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، وأن أتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد. ومن المؤكد أن وفدي سيقدم له كامل الدعم.

يؤيد وفدي تمام التأييد البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، والبيان الذي سيدي به فيما بعد وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

يبدو أن هذه الدورة الحالية تتبع نفس النمط الذي اتبعته الدورات السابقة للجمعية العامة. فهي تفتتح أعمالها بعدد من المسائل التي تؤكد مرة أخرى الشواغل المشروعة بشأن الجمود الذي يواجه أجهزة نزع السلاح المتعددة

تدابير بناء الثقة، عن طريق إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، إسهما هاما في تحقيق هذا الهدف. ونرحب بقيام خمس دول من وسط آسيا مؤخرا بإنشاء منطقة وسط آسيا الخالية من الأسلحة النووية. ونقدر المناطق الأخرى الحالية الخالية من المناطق النووية، ونطالب بإنشاء مناطق مماثلة في جنوب آسيا، والشرق الأوسط، وأجزاء أخرى من العالم.

إضفاء الطابع النووي على جنوب آسيا يثير قلقنا خاصا لبلدي. ونحث الهند وباكستان على التخلي عن خيارهما النووي والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار. ويجب أيضا على إسرائيل أن تحذو نفس الحذو في الشرق الأوسط. ونرى أن الاتجاه الأخير نحو الاتفاقات الثنائية بشأن الاستعمال المدني للطاقة النووية ينبغي ألا يعوق بأي حال من الأحوال قضية نزع السلاح الإقليمي. ونطالب بالانضمام العالمي لاتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية لما كان لها حتى الآن من أثر رادع على انتشار الأسلحة النووية.

وترى بنغلاديش بقوة أنه ينبغي أن تكون هناك آلية للمراقبة لمنع انتشار الأسلحة التقليدية. ومن شأن وجود معاهدة فعالة للتجارة بالأسلحة أن يكفل النقل المسؤول للأسلحة التقليدية. وستقدم بنغلاديش، بصفتها بلدا يلتزم بتزع السلاح وعدم الانتشار، كل تعاون ممكن من أجل الإبرام الناجح لهذه المعاهدة.

ومما يثير الجزع أن النفقات العسكرية العالمية ما برحت تتصاعد باطراد على امتداد السنوات القلائل الأخيرة. ففي عام ٢٠٠٦ أنفق العالم ١,١٢ تريليون دولار في الأغراض العسكرية وحدها. وهذه النفقات الطائشة تحدث نتيجة لسباق تسلح محموم يؤثر سلبا وعلى نحو متزايد على جدول أعمالنا الإنمائي. ونحث البلدان جميعها، لا سيما البلدان العسكرية الرئيسية، على تحويل جزء من هذه الموارد

إلى فضيلتي التفاوض واتخاذ إجراءات متضافرة لتحقيق نزع السلاح وبدء حقبة يسودها السلام والأمن الجماعي.

الهدف من إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، المعترف بها والمنشأة على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية، هو تعزيز السلم والأمن الدوليين. وهو وسيلة فعالة تسهم بجملة في تحقيق هدفي نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، وتوفير تدبيرها هاما لبناء الثقة على صعيد إقليمي. ويرى وفدي أن من المشجع أن نرى أن مناطق خالية من الأسلحة النووية قد أنشئت في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وجنوب المحيط الهادئ، ووسط آسيا، وجنوب شرقي آسيا، وأفريقيا، وأنها قللت كثيرا من أخطار انتشار الأسلحة النووية، وأسهمت في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

ولا تزال الجزائر، التي ساهمت بنشاط في صياغة واعتماد معاهدة بليندايا في أفريقيا، وصدقت عليها في عام ١٩٩٨، تشعر بعميق القلق إزاء انعدام التقدم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتحث الجزائر المجتمع الدولي على توجيه رسالة قوية لمطالبة إسرائيل بالتقيد بالقانون الدولي، وإزالة العقبة الرئيسية، بل والوحيدة، لتحقيق هذا الهدف الهام، والإسهام بالتالي في تعزيز السلام والاستقرار في هذه المنطقة الشديدة الحساسية من العالم.

لقد جعلت الجزائر من الحوار والإجراءات المتضافرة مبدأ أساسيا لسياستها الخارجية، وعمادا لإجراءاتها في إطار تعزيز الأمن الإقليمي والدولي. والجزائر مصممة تصميمًا قاطعا على الوفاء بجميع التزاماتها بموجب الصكوك الإقليمية والدولية التي هي طرف فيها. كما أنها لن تدخر جهدا في سياق المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف التي تشارك فيها، لدعم وتعزيز المبادرات الرامية إلى إعادة بدء عمليات نزع السلاح، ومنع انتشار الأسلحة النووية وتحديد الأسلحة.

الأطراف، وتنسم بظهور تهديدات جديدة لم تكن من قبل على نفس الدرجة من الإلحاحية وإثارة القلق للمجتمع الدولي بأسره.

ويشكّل صون السلم والأمن الدوليين، في هذا الصدد، تحديا مشتركا للمجتمع الدولي بأسره. ويتعين علينا أن نجتمع جهودنا لنهئى معا الأحوال اللازمة للبدء في تغيير أساسي في المواقف يرمي إلى وضع الأساس لنظام الأمن الجماعي الذي نأمل جميعا رؤيته. ونرى أن هذا التحدي يتطلب تكريس الجهود لتعزيز سيادة القانون واستعادة الإطار المتعدد الأطراف لمفاوضات نزع السلاح، ويمثل مؤتمر نزع السلاح في هذا الشأن محفلا مثاليا للتوصل إلى حلول شاملة ودائمة لمسألتي نزع السلاح ومنع الانتشار. ويتوقف هذا التحدي أيضا على تنفيذ الالتزامات التي تعهدنا بها جميعا في مجال نزع السلاح والقضاء التام على أسلحة الدمار الشامل، وهما الضمانان الحقيقيان الوحيدان لأمن الجميع. ومن الأهمية بمكان، في هذا الصدد، أن نشير إلى منهاج نزع السلاح النووي، الذي تشكل تدايبه الـ ١٣، المعتمدة في مؤتمر الاستعراض السادس لمعاهدة عدم الانتشار، الهيكل الذي اتفقت عليه جميع الدول الأطراف في المعاهدة.

ونود أن نؤكد على الحاجة إلى أن نعتمد بأسرع ما يمكن برنامج عمل متوازنا لمؤتمر نزع السلاح يتناول المسائل المتعلقة بإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية، ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية.

وفي الوقت الذي انتهت فيه هيئة نزع السلاح من أعمالها ببارقة أمل، أود أن أتشاطر مع اللجنة الرغبة في أن نرى عودة آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف إلى الانعقاد. ويجب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، السعي إلى اللجوء



لا تزال كينيا تلتزم التزاما قاطعا بكل الجهود الرامية إلى تعزيز أجهزة نزع السلاح، بغية تحقيق نزع السلاح العام الكامل. ولا يمكننا، على الرغم مما صادفناه من نكسات على امتداد السنوات القليلة الماضية، أن نتخلى عن الجهود الرامية إلى تخليص العالم من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وترى كينيا أن التعددية في جدول أعمال نزع السلاح هي الطريق الممكن الوحيد الذي يؤدي إلى مستقبل يسوده السلام والأمن ويخلو من الأسلحة النووية.

وما برحت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ونرحب بالتقدم المحرز في الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ المعقودة في فيينا في أيار/مايو، ونتطلع إلى اشتراك مفيد من جميع الأطراف في السعي إلى تحريك هذه العملية إلى الأمام والوصول بها إلى نتيجة هادفة. ونكرر تأكيد موقفنا المعروف جيدا بأن معاهدة عدم الانتشار كانت صفقة تعهدت فيها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم احتياز الأسلحة النووية في الوقت الذي تقضي فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية على مخزوناتها. ويجب معاملة الأعمدة الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار، وهي نزع السلاح ومنع الانتشار واستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية، معاملة متكافئة ومتوازنة وعلى أساس غير انتقائي.

وتتسم القرارات التي تم التوصل إليها في اجتماع العام الماضي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية بأنها مشجعة وتثير الأمل في مجالات أخرى لنزع السلاح.

لا مبالغة في التأكيد على الصلة بين نزع السلاح والتنمية. فكلاهما يرتبطان معا على نحو لا ينفصم. ويحزننا أن نلاحظ أن الموارد الثمينة لا تزال توجه نحو الإنفاق العسكري على حساب التنمية. وكان الأمين العام السابق

وبدافع من تلك الروح استضاف بلدي هذا العام، بعد أن استضاف مؤخرا الاحتفال الافتتاحي لمركز الأبحاث المضادة للأفراد، حلقتي عمل بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتناولت الحلقة الأولى الجوانب الجمركية في منطقة شمال أفريقيا والسهل، في حين كرست الحلقة الثانية لتحقيق عالمية هذا الصك الدولي. وتم تنظيم احتفال بالذكرى العاشرة لبدء نفاذ الاتفاقية عشية افتتاح أعمال المؤتمر الاستعراضي.

ويشرف وفدي ويسرّه أن يقوم هذا العام مرة أخرى، بدافع من الرغبة في الإسهام في مبادرات السلام والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بتقديم مشروع قرار كمي تنظر فيه اللجنة الأولى بشأن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

أود، في الختام، أن أكرر الإعراب عن تمنياتي بالنجاح لأعمال اللجنة.

**السيد أوادي (كينيا) (تكلم بالانكليزية):** أود أن

أستهل بياني بتهنئتك، سيدي، على انتخابكم بجدارة لرئاسة اللجنة الأولى. وأود أن أؤكد لكم كامل تأييد وفد كينيا لكم وتعاوننا معكم في مسعانا المشترك لكفالة إنجاح الدورة. وأود أيضا أن أتقدم بالتهنئة للسيد سيرجيو دوارتي على تعيينه بجدارة ممثلا ساميا للأمين العام لشؤون نزع السلاح، وأن أشكره على البيان الملهم جدا الذي أدلى به في بداية الدورة (انظر A/C.1/62/PV.2). وإننا على ثقة بأن أجهزة نزع السلاح ستستفيد من ثراء خبرته وحياته الوظيفية المتميزة في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

نؤيد تمام التأييد البيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، والبيان الذي ستدلي به نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي. وما فتئ المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يضطلع بقدر كبير من الأعمال للمواءمة بين أنشطة الدول الأعضاء وتنسيقها فيما يتصل بالحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن ممتنون للدول الشريكة التي تواصل دعم المركز في أهدافه النبيلة.

وتفخر كينيا بأثما من بين الواضعين الأصليين لمشروع القرار المتعلق بمعاهدة الاتجار بالأسلحة، الذي اعتمد بأغلبية ساحقة قدرها ١٥٣ دولة في الدورة الحادية والستين (القرار ٨٩/٦١). وإننا نشعر بالاطمئنان من ردود الدول الأعضاء على طلب الأمين العام، وتتطلع إلى المشاركة في أعمال فريق الخبراء الحكوميين الرامية إلى إبرام صك ملزم قانونا يكفل الاتجار المسؤول بالأسلحة الصغيرة. ونؤيد المبادرات التي اتخذها عدد من الدول لتحقيق أهداف برنامج العمل. ولهذا السبب، اشتركت كينيا مع دول أخرى في اعتماد إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية، في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وما زالت كينيا منذ ذلك الحين عضوا ناشطا في الفريق الأساسي في جنيف لتحقيق أهداف الإعلان.

وفي هذا الصدد، ستستضيف حكومة كينيا، بالاشتراك مع حكومة سويسرا وبالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاجتماع الإقليمي الأفريقي المعني بالعنف المسلح والتنمية في نيروبي يومي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ونأمل من الدول الأفريقية التي لم تعتمد بعد إعلان جنيف أن تفعل ذلك، وأن تكرر أنفسها من جديد لتحقيقه.

أود، في الختام، أن أطلب إلى جميع الوفود أن تعمل معا بروح من التعاون، حتى يمكننا أن نحقق سويا الأهداف

للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، قد أوضح هذه الصلة بجلاء في تقريره الذي يحتوي على بذور المستقبل "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005)، والذي بيّن فيه بوضوح شديد أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون أمن، ولا أمن بدون تنمية. فالضمان النهائي لحقوق الإنسان يفترض مسبقا وجود التنمية والأمن.

وأود أن أؤكد، وإن كان هذا بديهيًا، أن أي دولة لا يمكنها أن تكفل الأمن وحدها بمنأى عن غيرها. فالأمن يتطلب جهودا متضافرة. ولهذا السبب يجب أن يولي المجتمع الدولي الأولوية للتعددية.

ونؤكد، في هذا الشأن، دور مؤتمر نزع السلاح في جنيف بصفته المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لمعاهدات نزع السلاح. وما برحت كينيا تشعر بالقلق، بصفقتها عضوا في المؤتمر، إزاء انعدام التقدم في المؤتمر لما يقرب من عقد من الزمان. ونأمل أن تؤتي الجهود الضخمة التي بذلها الرؤساء الستة في دورة عام ٢٠٠٧ ثمارها في القريب، كي يتسنى للمؤتمر أن يجري مفاوضات موضوعية بشأن برنامج للعمل يقوم على أساس مبدأ التوازن واللائقائية.

وتشارك كينيا في النداء بعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح.

الأسلحة التقليدية ما زالت وطأها مدمرة، لا سيما في البلدان النامية. وتؤكد كينيا مجددا تأييدها لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونرحب، في هذا الصدد، بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالسمسرة غير المشروعة. وما برحت كينيا تضطلع بدور أساسي بين بلدان شرق أفريقيا والقرن الأفريقي الموقعة على إعلان نيروبي بشأن مشكلة انتشار

الأسلحة النووية والقضاء عليها قضاء تاما. وبغية تحقيق هذا الهدف، تطلب المجموعة إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بوقف التحسين النوعي للرؤوس النووية ووسائل إيصالها، واستحداثها، وإنتاجها، وتخزينها.

وينبغي، ريثما يتحقق القضاء التام على تلك الأسلحة، وضع صك دولي ملزم قانونا، تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجبه بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتؤكد المجموعة الأفريقية على أهمية كفالة أن تكون أي عملية لتزع السلاح النووي لا رجعة فيها وشفافة ويمكن التحقق منها، كي تكون هذه العملية مجدية وفعالة.

وتسلّم المجموعة الأفريقية بأن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لتزع السلاح كانت قرارا أساسيا في تاريخ الجهود المتعددة الأطراف لتحقيق نزع السلاح، لا سيما نزع السلاح النووي. وتود المجموعة أن تعرب مرة أخرى عن أسفها إزاء عدم تنفيذ الوثيقة الختامية لتلك الدورة، القرار د1-2/10، بعد ثلاثة عقود من اعتمادها. ولهذا تؤكد المجموعة على ضرورة عقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح، كي يكون لعملية نزع السلاح النووي معنى حقيقي. وترحب المجموعة بالزخم الذي ولّده الفريق العامل برئاسة السيد لابي، سفير شيلي.

وترحب المجموعة الأفريقية بالاختتام الناجح للدورة الأولى للجنة التحضيرية في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، وتؤكد من جديد إيمانها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصفتها أداة حيوية الأهمية لصون السلم والأمن الدوليين. وتؤيد المجموعة الخطوات العملية الـ 13 المعتمدة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2000 لبذل جهود منهجية وتدرجية لتنفيذ الالتزام الذي لا لبس فيه الذي تعهدت به الدول الحائزة للأسلحة النووية

النبيلة التي يتوقعها منا المجتمع الدولي. إن المهام التي تواجهنا جسيمة، ولكننا يمكننا بالعمل معا أن نحقق النجاح. وستقدم كينيا الدعم في هذا الشأن.

**السيد أوبيساكين (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية):** أود

باسم المجموعة الأفريقية أن أهنتكم، السفير بول باجي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في هذه الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. ونود بالمثل أن نهني السفير سيرجيو دوارتي على تعيينه مؤخرًا في منصب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. وتود المجموعة الأفريقية أيضا أن تتقدم عن طريقكم، سيدي، بالتهنئة لسائر أعضاء المكتب. ونحن على ثقة بأنكم ستستخدمون خبرتكم في ميدان نزع السلاح للسير بأعمال اللجنة ومداولاتها إلى خاتمة ناجحة. وفي هذا تطمئنكم المجموعة الأفريقية على دعمها الثابت وتعاونها المطلق في الاضطلاع بالمهام التي تنتظرنا.

تؤكد المجموعة الأفريقية من جديد إيمانها بتعزيز السلم والاستقرار الدوليين على أساس مبادئ الأمن غير المنقوص لجميع الدول. وتظل المجموعة تلتزم بقوة بتحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وستواصل المجموعة السعي إلى تحقيق أهداف منع انتشار أسلحة الدمار الشامل من جميع جوانبها، إلى أن يتسنى بلوغ ذلك الهدف النبيل. ونطلب إلى كل الوفود إبداء الإرادة السياسية اللازمة لتعزيز التقدم بشأن مسألة نزع السلاح ومنع الانتشار.

وما فتئت المجموعة الأفريقية مقتنعة بأن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على الجنس البشري وحضارته. ولهذا فإن من الضروري أن يتفق المجتمع الدولي على أن يبدأ بدون مزيد من الإبطاء المفاوضات المتعددة الأطراف التي تؤدي إلى الإبرام المبكر لاتفاقية لحظر استحداث وإنتاج وتجريب ونشر وتخزين ونقل واستعمال أو التهديد باستعمال

برنامج عمل بأسرع ما يمكن، حتى يمكن أن تبدأ المفاوضات الموضوعية.

وتكرر المجموعة تأييدها للبند الحالية في دورة هيئة نزع السلاح، وتأمل في اختتامها بنجاح في دورة عام ٢٠٠٨. وتشجع المجموعة رؤساء أفرقتها العاملة على مواصلة جهودهم للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثائق الختامية للدورة.

وتكرر المجموعة الأفريقية تأكيد تأييدها لمفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية المعترف بها دولياً والمنشأة على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بجرية مع دول المناطق المعنية. وتؤيد المجموعة كذلك الإعلان المعتمد في مؤتمر الدول الأطراف والموقعة على المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، المعقود في تلاتيلولكو، المكسيك، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وندعو إلى مصادقة العدد المطلوب من الدول على معاهدة بليندابا وبروتوكولاتها بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، حتى يتسنى دخول المعاهدة حيز النفاذ دون مزيد من التأخير.

وتناشد المجموعة الأفريقية الدول أن تتخذ تدابير مناسبة لمنع إلقاء النفايات النووية أو الكيميائية أو المشعة التي قد تنتهك سيادة الدول. وفي ذلك الصدد، تذكّر المجموعة بقرار مفوضية مجلس وزراء الاتحاد الأفريقي المتعلق باتفاقية باماكو لعام ١٩٩١ بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة وإدارة حركتها عبر الحدود. كما تدعو المجموعة إلى التنفيذ الفعال لمدونة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لقواعد الممارسات المتعلقة بحركة النفايات المشعة عبر الحدود الدولية باعتبارها وسيلة لتعزيز حماية جميع الدول من إلقاء النفايات المشعة في أراضيها.

بتحقيق القضاء التام على ترساناتها، مما يؤدي إلى نزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة. وتود المجموعة أن تعرب عن أسفها لعجز مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ عن التوصل إلى نتيجة مجدية.

وتكرر المجموعة الأفريقية تأكيد دعمها الطويل الأمد للإلغاء التام لجميع التجارب النووية. وتشدد المجموعة على أهمية تحقيق الانضمام العالمي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي ينبغي لها ضمن جملة أمور أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي. وتؤيد المجموعة، في ذلك الصدد، الإعلان المعتمد في المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المنعقد في نيويورك في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ومن الأهمية بمكان، ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، مواصلة الوقف الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية، أو تفجيرات أي جهاز نووي آخر. وترحب المجموعة بالزيادة التي حدثت مؤخراً في عدد التوقيعات والتصديقات على المعاهدة.

وتؤكد المجموعة الأفريقية أهمية تعزيز الاتفاقات الحالية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، بكفالة الامتثال التام لهذه الاتفاقات وتنفيذها تنفيذاً فعالاً، بما في ذلك تحقيق عالميتها. وتؤكد المجموعة أيضاً من جديد إيمانها القوي بتعزيز الأجهزة الحالية لنزع السلاح، كوسيلة لدفع عملية نزع السلاح النووي إلى الأمام.

وترحب المجموعة الأفريقية، في ذلك الصدد، بالتقدم الملحوظ في أعمال مؤتمر نزع السلاح، وتعرب عن الأمل في أن يتسنى التوصل إلى اتفاق لبدء الأعمال الموضوعية. وتطلب المجموعة إلى مؤتمر نزع السلاح الاتفاق على

الأموال التشغيلية. وترحب المجموعة باستنتاجات الآلية التشاورية التي أنشئت لإعادة تنظيم المركز الإقليمي وتمكينه من تحقيق الأداء الأمثل.

**السيد المنصور (البحرين):** السيد الرئيس، يسرني أن أتقدم لكم بالتهنئة الخالصة على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في هذه الدورة الثانية والستين، واثقين من أنكم، بحكمتكم، سوف تقودون أعمال اللجنة بكل جدارة واقتدار. كما لا يفوتني أن أهنيء أعضاء المكتب على انتخابهم في مناصبهم.

أود أن أشيد بالبيان الذي أدلى به السيد سيرجيو دوارتي، الممثل الخاص للأمين العام لشؤون نزع السلاح قبل الولوج في التحدث حول مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار، التي ما زالت من المسائل التي توليها الأمم المتحدة اهتمامها الأكبر بغية تحقيق السلام والأمن في العالم.

فقد شهدت السنوات القليلة الماضية تناميا في سعي الدول للحصول على التكنولوجيا المتعلقة بالأسلحة النووية. وأخذت الشكوك تساور الكثيرين في ما يتصل بمدى إمكانية حصول الإرهابيين على تلك الأسلحة، وبالتالي زرع الهلع بين الآمنين، وما قد يترتب عن ذلك من زعزعة للاستقرار في العالم.

وفي هذا الصدد، تؤكد مملكة البحرين على ضرورة تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون تقييدها بأي استثناءات، والالتزام بأحكامها. وإن من حق الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الحصول على ضمانات أمنية فورية وغير مشروطة وملزمة قانونا.

ونظرا لما توليه مملكة البحرين من اهتمام لمسألة نزع السلاح، فقد انضمت إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بنزع السلاح بجميع أشكاله. واستمرارا لهذه

وتود المجموعة الأفريقية أن تكرر الإعراب عن إيمانها، كما تم الإقرار بذلك أيضا في الوثيقة الختامية، بالتنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، باعتباره عنصرا أساسيا في تعزيز الأمن على الأمد الطويل وإيجاد الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة في العديد من البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا. وتدعو المجموعة إلى عقد الاجتماع الاستعراضي المقبل الذي يعقد كل سنتين عام ٢٠٠٨. وقد أسهمت المجموعة إسهاما هاما في الاتفاق الذي تم التوصل إليه حول النص النهائي لمشروع صك دولي بشأن تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة.

ووعيا من المجموعة الأفريقية بأن السمسرة غير المشروعة في الأسلحة تضطلع بدور هام في الاتجار بالأسلحة غير المشروعة، فإنها تطالب بإنشاء نظام دولي فعال بشأن السمسرة غير المشروعة. ولتحقيق النتائج المتوخاة، لا بد للمجتمع الدولي أن يتصدى للتهديد الذي يشكّله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة بصورة شاملة وعملية.

وترحب المجموعة الأفريقية بنتيجة المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية أوتاوا بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، الذي عقد في نيروبي في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وتدعو جميع الدول الأطراف في الاتفاقية إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها التي نص عليها ذلك الصك، وفقا للوثيقة الختامية للمؤتمر.

أخيرا، تعرب المجموعة الأفريقية عن إيمانها بأنه يمكن للمراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح أن تضطلع بدور هام في تعزيز السلم والأمن وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. غير أنها تلاحظ، مع الأسف، أن قيودا أعاقت المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا جراء عدم كفاية

إن العالم يشهد اليوم المزيد من الصراعات المسلحة جراء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، التي أصبحت أكثر تطورا من ذي قبل.

وقد أصبحت تلك الأسلحة مصدرا لزعزعة الأمن والاستقرار في الكثير من الدول. كما أصبحت مصدر قلق رئيسي للمجتمع الدولي. إن برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي تم التوصل إليه في عام ٢٠٠١، يشكل إطارا سياسيا هاما يجب على جميع الدول تنفيذه وإيلاءه الاهتمام اللازم نظرا لأهميته للعديد من الدول التي انتشرت فيها هذه الظاهرة المثيرة للقلق.

إننا نرحب بالاهتمام الخاص الذي يولييه الأمين العام للأمم المتحدة لتنشيط برنامج عمل نزع السلاح ومنع الانتشار، حيث تم على ضوء ذلك إعادة هيكلة إدارة شؤون نزع السلاح بالأمانة العامة وتعيين ممثل خاص للأمين العام لهذا الغرض. وهي خطوة هامة يجب دعمها لتعزيز ودعم قدرة الإدارة في اقتراح أفكار ومبادرات تدفع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التعاون والتعامل بشكل فعال في مجال نزع السلاح، خصوصا نزع السلاح النووي. وإننا على يقين بأن التعاون الدولي في الحد من أسلحة الدمار الشامل سيظل على الدوام هدفا للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بغية بناء عالم جديد يرتكز على نبذ الحروب وعلى التعايش السلمي من أجل أجيال تعيش في أمن وسلام ورخاء.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.

الأولوية انضمت مملكة البحرين مؤخرا إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية يقينا منها بالدور الحيوي والهام الذي تضطلع به الوكالة في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي.

وإنما منا بضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج العربي، من أسلحة الدمار الشامل، فإننا نطالب المجتمع الدولي والأمم المتحدة بالضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم توقع على معاهدة عدم الانتشار، وبضرورة إخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنفيذا للقرار الذي اتخذ في مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة وتمديد اللاهائي في عام ١٩٩٥ ضمن صفقة متكاملة تجمع بين التمديد اللاهائي للمعاهدة وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولم يتم تنفيذ ذلك القرار الهام حتى هذا اليوم.

وفي ما يتعلق بملف إيران النووي، تدعو مملكة البحرين إلى مواصلة السعي إلى إيجاد تسوية سلمية في هذا الشأن من خلال المفاوضات المباشرة لتجنيب منطقة الخليج العربي المزيد من التوترات التي لازمت المنطقة خلال الخمس والعشرين سنة الماضية.

وناشد جمهورية إيران الإسلامية أن تبدي المزيد من الشفافية والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقا لمعاهدة عدم الانتشار بغية غرس الطمأنينة لدى المجتمع الدولي ودول المنطقة بشأن سلمية البرنامج النووي الإيراني.

كما تؤكد مملكة البحرين على حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.